المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 26 فبراير 2026

27 فبراير 2011:
واقعة جوهرية في حراك 20 فبراير عرضة للطمس

- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب: بحاجة إلى تصويب المنظور

- عين على نضالات طبقتنا
- احتلال إسرائيل للضفة الغربية خطر على النساء.
- الحركة النقابية الفرنسية: بيان تضامن مع شعوب إيران المناضلة
- من أعلام الحركة العمالية المغربية: جرمان عياش
- «لعبة الدجاجة» بين واشنطن وطهران؟
- كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 9)

- معارك العاملات والعمال في قطاع النسيج: التضامن بوجه الاستغلال
- عاملات وعمال شركة Nika SARL في طنجة: من إغلاق المعمل إلى معركة استرجاع الحقوق

27 فبراير 2011: واقعة جوهرية في حراك 20 فبراير عرضة للطمس

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

كلما حل يوم 20 فبراير نستعيد الحراك الجماهيري الذي انطلق هذا اليوم من العام 2011، ونستعرض تقييم النضالات ودروسها. وبدوره يقوم الاعلام البرجوازي بعرض ما تنتجه مراكز البحث والجامعات المروجة للايديولوجية السائدة من تحليلات متحذلقة بقدر ما هي سطحية، أفضل ما فيها تجميع للمعلومات والتواريخ. وما يعوز هذا «العلم» هو فهم الآلية الطبقية الفاعلة في حراك 20 فبراير كما في سواه من الظاهرات الاجتماعية و السياسية. ولهذا الاعلام البرجوازي و«العلم» الجامعي قوة لها من الشدة ما يجعلها تهيمن وتؤثر على خطاب معظم اليسار المنتسب إلى الاشتراكية.

بات عدم تحقيق حراك 20 فبراير لأهدافه، وحتى عدم تنفيذ الوعود التي كانت ردا على مطالبه، موضوع النقاش الرئيس كلما حلت ذكرى 20 فبراير. لماذا تمكنت الملكية، بتنازلات غير جوهرية ووعود جوفاء، من إبطال الحراك؟ لماذا سهل عليها هزم أكبر تحرك جماهيري شهده تاريخ المغرب بعد الاستقلال الشكلي؟ وللتوضيح ليس القصد المسيرات المنظمة تحت لواء «حركة 20 فبراير»، التي جرت بالخصوص في المدن الكبرى والمتوسطة، رافعة في المقدمة مطالب سياسية، بل مجمل الدينامية النضالية العمالية والشعبية، متنوعة الأشكال، التي هزت المغرب في 2011 و 2012.

ما يتجاهله الإعلام البرجوازي عن قصد، ولا يوليه معظم اليسار المنتسب الى الاشتراكية القدر الواجب من الاهتمام، هو مكانة الطبقة العاملة في دينامية 2011 الاجمالية. أدركت الملكية التي تقود الدولة مكمن الخطر الحقيقي، فكانت أول خطوة، بعد تأكد أن الحراك الجماهيري المنادي بالتغيير (حرية، كرامة، عدالة اجتماعية) قد انطلق بعد فشل محاولات محاربته بالقمع وبالتضليل الإعلامي، متمثلة في بعث القصر المستشار المعتصم محمد لمجالسة قيادات المنظمات النقابية، بعد 6 أيام فقط من نزول الجماهير الى الشارع، قبل خطاب 9 مارس وكل ما دبر به النظام حالة غليان شعبي أثارت لديه ما لم يعهد من خوف وفزع.

نتج عن هذه الاجتماع التاريخي تلبية غير مسبوقة لمطالب الشغيلة الخبزية والمهنية، ومن ثمة إبطال خطر انتقال المواجهة الى أماكن العمل، إلى قلب آلة الإنتاج، والنقل، والبنوك، والإدارة، أي استبعاد خطر تضافر النضال العمالي مع مظاهرات الشارع في حركة نوعية من شأنها أن تتجذر وتضع المغرب على سكة تغيير حقيقي يعصف نهائيا بالاستبداد.

لقد أسهم مجالسو مستشار الملك، كل من الميلودي مخارق ونوبير الأموي ومحمد يتيم وحميد شباط ومحمد العزوزي، بما هم ممثلون لبيروقراطيات نقابية، هي جزء من الطبقة العاملة لكنها فئة ذات مصالح وامتيازات خاصة، في صنع التاريخ بطريقتهم، أي بالمشاركة في إجهاض سيرورة نضالية حبلى بأعظم إمكانات التغيير.

البيروقراطية النقابية بطبعها، بحكم موقعها، إصلاحية، تمارس سياسة عقيمة في آخر المطاف، تفيد رأس المال، في التدبير اليومي لاستغلال الطبقة العاملة، بمنطق السلم الاجتماعي، وفي التصدي لمشروع مجتمعي بديل، يستعيض عن منطق الربح بمنطق الحاجات الاجتماعية.

لقد كان من شأن توحيد النضالات العمالية للعام 2011، ان يعزز ثقة الشغيلة في مقدراتهم الكفاحية، ويسر تلاقيهم مع سائر الكادحين الذي نهضوا في ربوع البلد، على نطاق أوسع بكثير من مظاهرات حركة 20 فبراير المدينية. وهذا ما كان سيمد النضال ضد الاستبداد والفساد من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية بنفس كفيل ببلوغ الأهداف.

ليس الدور المركزي للطبقة العاملة في النضال من أجل الديمقراطية ومجتمع المساواة فكرة جامدة، مستقاة من كتب ماركسية القرن التاسع عشر، مقدسة بنحو أعمى، كما يعتقد السطحيون بفعل أن لحظات النضال الثوري الصريح الذي تخوضه الطبقة العاملة تطمسها عقود من اللامبالاة والهدوء الاجتماعي النسبي إلى حد ما، بل إنما هو نتيجة موضوعية لموقع البروليتاريا في علاقات الإنتاج الاجتماعية في كل مجتمع رأسمالي.

جزء من اليسار المغربي له هوية عمالية، استرشد بمركزية نضال الطبقة العاملة، سواء الحزب الشيوعي المغربي الذي كان برغم تشوه ستاليني مولدي (تأسس عام 1943، عام حل ستالين لأهم ما خلفه لينين، الأممية الشيوعية) حزبا للطبقة العاملة. هذا الحزب انتهى تاريخيا بعد سيرورة انحطاط إصلاحي مديدة. اليسار الجديد الذي ظهر في النصف الثاني من سنوات 1960 انتسب بجلاء لمشروع الطبقة العاملة، واضعا على كاهله مهمة بناء حزبها. كذلك قسم من اليسار الوطني الذي تجذر بعد الاستقلال تأثر بالماركسية (نظرية تحرر الطبقة العاملة الذاتي) ضمن الموجة الثورية العالمية التي حدت بالعديد من حركات التحرر الوطني إلى الاهتداء بالماركسية. ولعل عمر بنجلون ورفاقه أبرز مثال عن هذا الجنوح في حالة الحركة الاتحادية المغربية.

بيد أن نفس السياق التاريخي أثر أيضا محليا، فمع احتداد ازمة الستالينية التي هيمنة عقودا في الحركة العمالية العالمية، منتهية بانهيار الاتحاد السوفياتي نفسه، تراجع الانتساب الى مشروع الطبقة العاملة ضمن اليسار المغربي، ومعه الاسترشاد بالماركسية، ومعها العمل بمنطق مركزية الطبقة العاملة في النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية.

يظل قسم من اليسار المغربي منتسبا إلى مشروع الطبقة العاملة بدرجات متفاوتة، سواء كتنظيم، أو كأفراد متحدرين من مجموعات طلابية، او كمناضلين في القاعدة، في أحزاب تكاد تتخلى كليا عن أي انتماء الى مشروع التحرر العمالي، سواء في فيدرالية اليسار أو الحزب الاشتراكي الموحد.

التقاء هؤلاء المناضلين/ت على ممارسة قائمة على مركزية الطبقة العاملة في النضال من أجل الديمقراطية وحل المسألة الاجتماعية، وحده يفتح إمكان تحقيق تقدم في النضال، ويجنبه مصير حراك 20 فبراير، ويفتح له آفاقا أرحب.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب: بحاجة إلى تصويب المنظور

بقلم؛ جنين داوود

من إيجابيات الساحة النضالية بالمغرب وجود تعاون بين عدد من الهيئات التقدمية في مجال التضامن الأممي، متمثل في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، المستكملة هذا الشهر عامها الحادي عشر. وهو تعاون بالغ الأهمية بفعل ما يشهده الوضع العالمي من اشتداد العدوان الامبريالي على الشعوب و اتساع نطاقه، لا شك أن منطقتها تمثل ابرز تجلياته.

إنما النهوض بواجب التضامن الأممي يتطلب منظورا سليما يتفادى مزالق تعقيدات الوضع العالمي، ومع الأسف هذا ما يبدو ان الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب لم تتوفق فيه، ما يدعو إلى تصحيح المنظور.

مثالنا الحي عما ندعيه الموقفُ من انتفاضة الشعب الإيراني على ديكتاتورية رجال الدين. ونكتفي هنا ضمن سيرورة نضال كادحي ايران وكادحاته في العقد الأخير على آخر هزة شعبية (ولن تكون الأخيرة طبعا). إذ من الملاحظ صمت مطلق من قبل الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب عما تتعرض له الجماهير الشعبية في جمهورية إيران الإسلامية من تنكيل وتقتيل من قبل نظام رجال الدين ردا على انتفاضة الشعب. تشير تقديرات المقررة الخاصة للأمم المتحدة إلى سقوط زهاء 20 الف قتيل في انتفاضة يناير 2026، ما يجعل هذا القمع من اكبر المذابح في تاريخ البلد. وقدرت شبكة حقوق الانسان Iran HRMفي ايران عدد المعتقلين ب50 ألفا.

هذا الصمت إزاء هذه الجرائم يدوم بينما أصدرت الشبكة .د.م.ت.م.ش بيان تضامن مع الشعب التونسي في نفس شهر مذابح ايران (بيان يوم 20 يناير 2026).

فلماذا هذا الكيل بمكيالين، علما ان لا مجال لمقارنة قمع قيس سعيد في تونس بالفظائع التي ارتكبها النظام الإيراني. هل انساقت كل الهيئات المكونة للشبكة وراء أضاليل نوع من اليسار يرى في النظام الإيراني نظاما معاديا للإمبريالية، ويغض الطرف عن الطبيعة الرأسمالية الرجعية للنظام الإيراني، ويتجاهل الطبقة العاملة الإيرانية ومجمل كادحي هذا البلد ضحايا شتى صنوف القهر و الاضطهاد؟

يبدو أن هذا هو الحاصل. فما دامت الولايات المتحدة و إسرائيل تستهدفان ايران، فلا مجال في نظر هذا الصنف من اليسار للتفكير في شغيلة ايران وكادحيه وتقتيل نظام رجال الدين لهم. انه منطق «عدو عدوي صديقي». منطق أعمى يسقط في مواقف لا علاقة لها بالتضامن الأممي.

هل تتبع الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب أضاليل دكتاتورية رجال الدين التي تصور الاحتجاجات بشكل منهجي على أنها نتاج تلاعبات أجنبية، وليس تعبيراً عن ثورة داخلية؟ إن كان هذا ما حصل فلم يعد للشبكة أي مصداقية لادعاء التضامن مع الشعوب، لانها تصطف مع نظام ضد شعبه.

أذا استبعدنا هذا الاحتمال، يبقى تفسير صمت الشبكة عن جرائم النظام الإسلامي الإيراني بكونه نابعا عن رؤية ترى في النظام الإيراني ركيزة المقاومة للإمبريالية الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن انتقاد نظامها ودعم الانتفاضات الداخلية يضعف هذا "الجبهة" ويخدم بشكل موضوعي مصالح واشنطن. لذلك يجب دعم، أو على الأقل عدم انتقاد، الجمهورية الإسلامية التي تواجه التدخل الأجنبي.

السلطة في ايران ثيوقراطية لا تستند إلى الشعب ولا إلى شرعية تاريخية، بل إلى جهاز قمعي مقدس دينياً: الباسداران، والمحاكم الإسلامية، وشرطة الآداب، والسجون، والإعدامات العلنية. إنها دولة لا تبقى إلا بالرعب والقمع الدموي. إنها آلة حرب اجتماعية. مافيا إسلامية حولت الدين إلى صناعة إرهاب. رأسمالية ثيوقراطية تستنزف ثروة الشعب الإيراني وتحولها إلى سجون ومشنقات وميليشيات.

النظام الإيراني ليس عدو الإمبريالية. إنه إمبريالية إقليمية، رأسمالية ثيوقراطية تستغل وتقمع وتستعمر مجتمعها باسم الله والربح.

الاصطفافية نقض الأممية

صمت الشبكة الديمقراطية غير المتضامن مع شعب ايران يندرج فيما يسمى الموقف الاصطفافي: اختيار التحالف الجيوسياسي بدلاً من الصراع الطبقي. تعارض الجمهورية الإسلامية الغرب، لذلك يجب الدفاع عنها، أو على الأقل عدم إضعافها. ومن ثم، فإن أي معارضة، حتى من جانب العمال الإيرانيين ضحايا الاستغلال والقمع الثيوقراطي، هي معارضة مشبوهة. من الأفضل الحفاظ على الدولة القائمة، مهما كانت قمعية، بدلاً من المخاطرة باستبدالها بنظام أكثر توافقاً مع المصالح الغربية.

وهذا يعني التخلي عن قضية تحرر الشعب الإيراني، وإخضاع نضالاته لحسابات استراتيجية، ومن ثمة اعتبار القمع الثيوقراطي ضررًا جانبيًا مقبولًا.

الموقف التضامني الأممي ينطلق من مبدأ واحد: التضامن مع شغيلة إيران وعامة شعبها ضد جميع أشكال القمع. ما يعني الانصات لليسار الإيراني، مناضلين اشتراكيين وثوريين والنقابيين المنظمين باستقلال عن النظام، وما هي حججهم؟ ما هي أفعالهم؟ ما هي أشكال التنظيم الموجودة؟ هذه الأسئلة غائبة عن التحليلات المجردة والبعيدة للاصطفافيين.

التعارض مع الغرب لا يجعل الدولة الإيرانية تقدمية. النظام الثيوقراطي يخدم رأس المال الإيراني، بما في ذلك رأس المال الديني. إنه يستغل الطبقة العاملة ويقهر النساء بالقانون الديني، ويقمع النقابات المستقلة. ويعدم الشيوعيين والاشتراكيين.

الواجب هو النظر إلى العالم من منظور الشعوب والطبقة العاملة، وليس من منظور الكتل الجيوسياسية. لقد أضحى ما يسمونه «مناهضة الإمبريالية» حقا مقدسا ممنوحا للديكتاتوريات غير الغربية، تلك الموجودة في «الجنوب العالمي»، في سحق جماهيرها.

شغيلة ايران وكادحوها وقومياتها المقهورة يُذبحون على يد نظام لا يتماشى مع واشنطن، لذا فإن حياتهم لا تساوي شيئًا، وتصبح قابلة للتفاوض. هذه هي الأخلاق الحقيقية لموقف الاصطفافيين، قسم من اليسار المحكوم بحنين إلى الستالينية وقسم من العالم ثالثيين.

يتمثل التضامن الأممي الحقيقي في مساندة ضحايا صنوف الاضطهاد ، بغض النظر عن راية مضطهديهم. رفض صنف من التقدميين فضح جرائم النظام الإيراني بوضوح هو تخل عن هذه المهمة. سيحكم التاريخ بشدة على هذا الصمت. أما الشعوب، فهي لا تنسى أبداً من كان يرفع صوته عندما كانت تُقتل، ومن كان ينظر في اتجاه آخر.

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب: بحاجة إلى تصويب المنظور

بقلم؛ جنين داوود

هذا الموقف يضحي بالشعوب على مذبح الجغرافيا السياسية. إنه يخون النزعة الأممية برفضه التضامن مع النضالات الملموسة من أجل الديمقراطية وحقوق المرأة .

المنظور البديل قوامه التضامن بين الشعوب، أي الانطلاق من النضالات الشعبية من النضالات الاجتماعية الملموسة وحركات التحرر، اعتبار مراعاة معاناة الشعوب الأولوية منظور مناقض لذلك القائم على الانحياز إلى أحد المعسكرين .

المبدأ الأساسي لهذا المنظور هو أن التضامن لا يُمنح للدول أو الأعلام أو "المعسكرات"، بل للشعوب التي تناضل من أجل تحررها. وهذا يعني تقديم دعم نقدي ولكن غير مشروط للحركات الاجتماعية، بغض النظر عن حدودها.

وبتطبيق هذا النهج على إيران، فإن ذلك يعني الدعم غير المشروط للانتفاضة الشعبية، ولا سيما الحركة التي انتشرت في عام 2022 بين النساء ضد القمع الأبوي للدولة، والادانة الصريحة دون تردد للقمع الوحشي للنظام، وطابعه الثيوقراطي والاستبدادي. وهذا لا يمنعنا من التأكيد على معارضتنا القوية والمتزامنة لأي تدخل عسكري أو تدخل إمبريالي أمريكي (أو غيره)، من شأنه استغلال معاناة الشعب الإيراني لتحقيق أهداف جيوستراتيجية.

صحيح أن هذا الموقف النضالي على جهتين هو أكثر إزعاجًا بكثير. يجب القتال على جهتين، القتال ضد الإمبريالية الأمريكية (العقوبات والتهديدات بالتدخل) والقتال ضد الاستبداد والرأسمالية المحسوبية للأنظمة الإيرانية. وهو أمر غير مريح ومتطلب، لأنه يتطلب بذل جهد "لفهم الأزمات بكل تعقيداتها". أما التحيز لأحد الأطراف فلا يعقد الأمور ويختار الطريق الأسهل – وأنا هنا أبسط الأمر إلى أقصى حد: مهما كانت طبيعة النظام، فإننا ندعمه إذا كان معارضًا للولايات المتحدة!

فهل تتدارك الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب الموقف، وتعدل المنظور، أم ستواصل انحدارها على منزلق الاصطفافية.... ذلك التدارك ما يخدم الشعوب وما نتمناه.

«لعبة الدجاجة» بين واشنطن وطهران؟

بقلم؛ جلبير الأشقر

تكاثرت خلال رئاسة دونالد ترامب، وذلك منذ ولايته الأولى، تعليقات تصنّف نهجه في بعض القضايا، وعلى الأخص إزاء إيران، في خانة ما تسمّيه نظرية الألعاب «لعبة الدجاجة» (game of chicken). وهي كناية عن حالة من حالات المواجهة بين خصمين سائرين على درب صدام خطير بينهما، يراهن كلٌّ منهما على أن ينسحب خصمُه خوفاً من الصدام، بحيث يبدو الخصم جباناً (كالدجاجة) ويكون من لم يجد عن الدرب هو الفائز. والتسمية مستمدة من اسم لعبة تحدّ مجنونة يسرع فيها سائقان كلٌّ بسيارته في اتجاه الآخر بحيث تنتظرهما كارثة إن لم ينسحب أحدهما في اللحظة الأخيرة. والحقيقة أن ما يدور بين دونالد ترامب والحكم الإيراني ليس مطابقاً لما تصفه النظرية، خلافاً للحالة النموذجية من حالات «لعبة الدجاجة» في العلاقات الدولية، التي مثلتها المواجهة بين موسكو وواشنطن في «أزمة الصواريخ كوبا» في عام 1962، عندما هدّدت كلٌّ منهما الأخرى بحرب نووية. طالبت واشنطن أن تسحب موسكو الصواريخ النووية التي نشرتها على الجزيرة المجاذية للولايات المتحدة، وبدا العالم لبضعة أيام وكأنه على شفير الهاوية. ثم رضخت موسكو وكأنها هي «الدجاجة» بينما تبيّن لاحقاً أن مقايضة كانت قد تمّت، سحبت واشنطن بموجبها صواريخها من تركيا حيث كانت منتشرة بمحاذاة الاتحاد السوفييتي.

وهنا يتّضح الفرق النوعي بين «اللعبة» المذكورة وبين ما يدور بين واشنطن وطهران. ذلك أن إيران ليست قوة عسكرية عظمى معادلة للقوة الأمريكية، مثلما كان الاتحاد السوفييتي، بل هي اليوم أضعف بدرجات مما كانت عليه قبل عام ونيّف، بعد أن جرى تدمير جزء هام من ترسانة صواريخها بنتيجة الهجمة الإسرائيلية-الأمريكية المشتركة في يونيو/ حزيران الماضي وبعدما ضعف كثيراً محورُها الإقليمي إثر الضربة التي تلقاها «حزب الله» في لبنان وانهيار نظام آل الأسد في سوريا. يُضاف إلى ذلك بالطبع أن نظام الملالي يواجه منذ نهاية العام المنصرم انتفاضة شعبية هي الأخطر في تاريخه، وقد تجدد الحراك في الجامعات الإيرانية يوم السبت الماضي بما ينذر بأن يعيد إشعال فتيل الانتفاضة الشعبية، لا سيما إذا تعرّض النظام إلى هجمة كبيرة من الخارج من شأنها أن تشلّ قدراته القمعية. لذا فإن «اللعبة» مع إيران لم تكن «لعبة الدجاجة» المعهودة، وعلى الأخص في ذهن دونالد ترامب، بل بالأحرى مواجهة بين ثعلب أمريكي ودجاجة إيرانية، إذ اعتقد الرئيس الأمريكي أن القوة البحرية والجوية الهائلة التي نشرها حول إيران كفيلة بأن تجبر طهران على الرضوخ وتقديم التنازلات التي يسعى لفرضها

عليها. وهو بذلك يعمل بوحي سياسته الرامية ليس إلى تغيير الأنظمة، على غرار ما قامت به إدارة جورج دبليو بوش في العراق، بل إلى فرض مشيئته عليها مع الإبقاء على بناها الأساسية (أنظر المقالين السابقين التاليين في «القدس العربي»: «لا... لم يتبنّ ترامب سياسة تغيير النظام»، 2026/1/6، و«لن تأتي واشنطن بالديمقراطية إلى إيران»، 2026/2/10). وبعد نجاحه في تطبيق هذا النهج على فنزويلا، التي بات حكمها يلبّي رغبات واشنطن، ظنّ ترامب أنه سيفلح بالمثل إزاء إيران، وقد خاب ظنّه... حتى كتابة هذه الأسطر صباح الثلاثاء على الأقل. هذا ما يفسّر ما نقله عنه صديقه ستيف ويتكوف في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» يوم السبت، قائلاً إن لدى الرئيس الأمريكي «فضول» في معرفة «لماذا لم يستسلموا». والحقيقة أن النظام الإيراني يواجه خيارين أحلاهما مرّ: إما أن يستسلم بما يرضي واشنطن، فيخسر ما تبقى له من مصداقية ردعية في المنطقة ويواجه أزمة داخلية قد تؤدّي إلى الإطاحة بعلي خامنئي، «المرشد الأعلى»؛ أو يستمر بالتعنّت ويواجه خطر ضربة عسكرية قد تخلق حالة تهدّد النظام برمّته، وقد يكون مآلها خروج خامنئي من المسرح بصورة أو بأخرى. أي أن هذا الأخير مهدّدٌ في كلتا الحالتين، وهو ما لم ينفك دونالد ترامب يلمّح إليه بقوله إنه ينبغي على خامنئي أن يكون قلقاً للغاية. والحال أن ترامب قد يقتنع بأن خامنئي هو العقبة الرئيسية أمام تلبية النظام الإيراني لرغباته مثلما اقتنع أن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو هو العقبة أمام فرض مشيئة واشنطن، فأمر بخطفه. وهذا يعني أنه من المرجّح أن «الضربة المحدودة» التي تهدد إدارة ترامب بتسديدها لإيران مخططة بحيث تستهدف علي خامنئي بالذات ومعه رؤوس «المتشددين» في النظام الإيراني، على أمل أن تفتح إزاحتهم الطريق أمام رضوخ حكم طهران لمشيئة واشنطن.

*كاتب وأكاديمي من لبنان

معارك العاملات والعمال في قطاع النسيج: التضامن بوجه الاستغلال

بقلم :أكوليز

في قلب الصناعات النسيجية المغربية، تتكشف يوميًا معركة لا هوادة فيها بين العمال والعاملات من جهة، ورأس المال ودولته من جهة أخرى. تتحول أماكن العمل تتحول إلى ساحات صراع، حيث يُستنزف عرق الشغيلة بلا وجه حق، في حين يرفع ارباب العمل ذرائع «الأزمات» لحرمان العمال من حقوقهم وإعادة ترتيب نشاط الانتاج بما يخدم تكديس الأرباح. هنا، تتجلى أساليب الاستغلال الممنهج: الإغلاق المفاجئ للمصانع، تأجيل الأجور، تفويت الشركات لأصحاب جدد بسومة رمزية، وخلق كيانات جديدة لتفادي الالتزامات القانونية تجاه العمال.

تشكل هذه الممارسات جزء من استراتيجية منظَّمة لاستعمال ذريعة « الأزمة» إلى أداة ضغط، وهشاشة العقود وضعف التنظيم النقابي إلى فرص للقضاء على تبقى من حقوق. تحت أنظار الدولة، التي توهم العمل بدور الرقابة وتغض الطرف عن تجاوزات أرباب العمل، تتحول يوميات العمال إلى معركة من أجل انتزاع ما سُرق، ويصبح التضامن الطبقي السبيل الوحيد لمواجهة سطوة الرأسمال.

تتجلى اليوم أمثلة صارخة لما ذُكر سابقًا. تعرض عاملات وعمال شركة Nika SARL بطنجة منذ 21 نونبر 2025 لأسلوب مألوف ومتكرر لدى أرباب العمل: إغلاق المعمل فجأة، تجميد الأجور والتعويضات المرتبطة بالأقدمية، بينما يستمر الإنتاج وتتدفق الأرباح. يعكس هذا الأسلوب الاستغلالي ضعف التنظيم النقابي، وتواطؤ أجهزة الدولة الرقابية، ما أجبر العمال على ابتكار أشكال احتجاجية ذاتية.

تؤكد خبرة العمال والعاملات أن أساليب أرباب العمل جزء من منطق الرأسمال في استنزاف قوة العمل. في أكتوبر 2025، أغلق معمل Namatex فجأة دون إشعار أو صرف أجور، تاركًا أكثر من 450 عاملاً وعاملة، بعضهم بخبرة تفوق 25 سنة، أمام كارثة اجتماعية، خاصة لمن تجاوزوا الخمسين. وفشل التنظيم النقابي السابق ووقف التنفيذ القضائي جعل الاحتجاج الميداني والاعتصام السبيل الوحيد لاسترجاع الحقوق.

تجارب أخرى: أغلقت شركة سيكوم–سيكوميك أبوابها نهائيًا في 16 نونبر 2021 بعد سلسلة تحايلات مالية وإدارية بدأتها منذ 2013، شملت بيع وتأجير المصنع وإنشاء شركة جديدة برأس مال زهيد. استُخدمت هذه التحركات لتفريغ الشركة من أصولها والعاملات، وتراكم ديون وأجور غير مدفوعة، ما حول الإغلاق إلى وسيلة لإعادة هيكلة الأرباح على حساب الحقوق وتفادي الالتزامات القانونية تجاه العمال.

كما أن عدم صرف أجور عاملات وعمال شركة Aryans بالدار البيضاء في فبراير 2026، يؤكد نفس المنطق: أرباب العمل يستغلون الحاجة الاقتصادية للعمال، ويواصلون الإنتاج وتحصيل الأرباح بينما يُترك العمال بدون أجور. هذا الوضع يكشف ضعفا كبيرا في علاقة العمل لصالح أربابه، حيث يُنظر إلى العمال مجرد قوة إنتاج تُستنزف ثم تُهمل بمجرد انتهاء فائدتها.

من منظور طبقي، ما يحدث يكشف الوجه الحقيقي للدولة: أجهزة الرقابة شبه غائبة أو منحازة، تتدخل فقط تحت ضغط الاحتجاجات أو بعد فضائح إعلامية، وتتواطأ ضمنيًا مع أرباب العمل من خلال غض النظر عن التجاوزات، تأخير صرف الحقوق، وعدم متابعة الالتزامات القانونية تجاه العمال. هذا الواقع يجعل العمال وحدهم في مواجهة منظومة متكاملة تستثمر في استمرار الاستغلال لتعظيم الأرباح.

اليوم، تواجه الطبقة العاملة المغربية وحدة غير مسبوقة بين الرأسماليين ودولتهم. استراتيجية الدولة الرأسمالية واضحة: دعم النمو التصديري بينما تترك ملايين العمال والعاملات في القطاع غير المهيكل فريسة للاستغلال، للتسريح، وللفقر، تحت ذرائع قانونية تُستخدم لتبرير التراجع عن الحقوق. تشكل البطالة وضغط الأجور والتقهقر في الحقوق الاجتماعية أدوات منظّمة لتعزيز أرباح الرأسماليين الكبار على حساب القوة العاملة.

في ظل هجوم أرباب العمل المستمر – من تقييد الحق في الإضراب، ومشروع قانون النقابات، وغلاء المعيشة – وتواطؤ قيادات النقابات عبر انخراطها في ما يسمّى زورًا «الشراكة الاجتماعية»، لم تعد الحركة النقابية اليوم تخوض نضالات جماعية من أجل تحسين الأجور. بدل ذلك، ينخرط أفرادها في نضالات معزولة، تحاول ببساطة حماية ما تبقى من أجورهم، في مواجهة منطق الرأسمال الذي يضع أرباحه فوق كل شيء.

أمام هذا الواقع، لا تكفي الشكاوى الفردية أو المطالب القطاعية الضيقة. فالعمال والعمالات مطالبون بتجاوز حدود مصالحهم الضيقة والانخراط في نقاش تضامن طبقي متين قادر على فرض الحقوق.

يمر هذا عبر التضامن الطبقي أي السلاح الوحيد للعمال ضد استغلال الرأسمال ووحدته مع الدولة. وحده التنظيم المشترك بين القطاعات، والتنسيق بين العمال في المدن والقرى، هو ما يمكن أن يحوّل المعارك القطاعية الصغيرة إلى قوة قادرة على تغيير ميزان القوى. دون تضامن عمالي شامل، تتآكل شيئا فشيئا المعارك العمالية المعزولة و وتسقط اخرى ضحية القمع البوليسي.

من واجبنا أن نعمل بكل جهد ونشاط لتوضيح للعمال أن كل مواجهة ضد البطالة، أو التسريح، أو تأخير الأجور، هي جزء من صراع أوسع ضد منطق النظام الاقتصادي ذاته. ينبغي على المناضلين المخلصين أن يسعوا لتحويل النقابات من أدوات إدارة للعلاقات الاجتماعية إلى أدوات نضال شعبي حقيقي. ويجب أن يصبح كل احتجاج أمام مصنع، أو اعتصام، أو وقفة، درسًا حيًا في التضامن والمقاومة الجماعية. فبالوحدة والضغط المستمر على الدولة وأصحاب العمل فقط، يمكن تحقيق حقوق الأجور وضمان استقرار العمل، والحفاظ على كرامة كل عامل وعاملة.

في النهاية، التضامن العمالي ليس خيارًا، بل ضرورة للبقاء والكفاح. إنه السبيل الوحيد لإجبار أرباب العمل على احترام حقوق العمال، ولقلب المعادلة التي تعتبر العامل مجرد آلة إنتاج تُستنزف وتُرمى حين تنتهي فائدتها. النضال اليوم هو ضمان المستقبل، وإعادة صياغة الاقتصاد بحيث يخدم الطبقة العاملة، صغار المنتجين، الشباب، النساء، والمهاجرين، وليس فقط جيوب أرباب المال.

عاملات وعمال شركة Nika SARL في طنجة: من إغلاق المعمل إلى معركة استرجاع الحقوق

حوار مع عاملة

في مدينة طنجة، يتجدد فصل آخر من فصول الصراع الطبقي داخل معامل النسيج. يكشف ما جرى لعاملات وعمال شركة Nika SARL أسلوبًا مألوفًا لدى أرباب العمل: الالتفاف على الحقوق المكتسبة للعاملات والعمال عبر توقيف النشاط، والمماطلة، وخلق ذرائع واهية للتنصل من الالتزامات القانونية.

الأمر لا يتعلق باختفاء ربّ العمل عند أول أزمة، بل باستعمال «الأزمة» كأداة ضغط للتهرب من أداء المستحقات، وربما لإعادة ترتيب النشاط بشكل يطيح بالحقوق المرتبطة بالأقدمية والتعويضات. هكذا تتحول هشاشة عقود الشغل وضعف التنظيم النقابي إلى مدخل سهل لضرب المكتسبات.

أما الدولة، التي يفترض أن تحمي الأجراء عبر أجهزتها الرقابية، فقد بدا تدخلها باهتًا، ما يعمّق شعور العمال بوجود تساهل مع خروقات أرباب العمل. في غياب نقابة داخل الشركة، لم يكن أمام العمال سوى التنظيم الذاتي، فنسّقوا مع عاملات وعمال شركة Namatex وخاضوا وقفة احتجاجية مشتركة، كما تلقّوا دعمًا من جمعية أطاك المغرب لمواكبة المسار القانوني والنضالي.

إنها معركة تتجاوز حدود معمل واحد، لأنها تطرح سؤال ميزان القوى بين العمل ورأس المال، ودور الدولة في هذا الصراع: هل هي حكمٌ محايد، أم طرف يميل بحكم بنيته لحماية مصالح أرباب العمل؟ في هذا الحوار، تكشف إحدى العاملات كيف يتحول الإغلاق إلى وسيلة للضغط والالتفاف على الحقوق، وكيف يصبح التضامن العمالي السبيل الوحيد لمواجهة هذا الواقع.

لماذا توقفت شركة Nika SARL عن العمل؟ كم هو عدد العاملات والعمال وسنوات عملهم؟ وماهي تبعات هذا التوقف عليهم/هن؟

توقّف العمل في الشركة بحجّة غياب الإنتاج، وكرّر المسؤولون أعذارهم الواهية مرارًا، فتارة يبرّرون الأمر بعدم توفر المادة الأولية، وتارة بأسباب أخرى لا أساس لها من الصحة. لكن الحقيقة الصادمة أنّهم حرمونا من أجر شهر كامل اشتغلناه بجدّ واستحقاق، وكأن تعبنا وجهدنا لا قيمة لهما.

هذا التصرّف لم يكن مجرّد تأخير، بل خلّف آثارًا قاسية على حياتنا اليومية. فبيننا من تراكمت عليه ديون لدى البقالة، ومن عجز عن أداء واجب كراء منزله، ومن بقي بذمته أداء شراء اللوازم المدرسية لأطفاله. هناك من أنهى عمل شهر أكتوبر دون أن يتوصل بأجره إلى اليوم، وآخرون ما زالوا ينتظرون مستحقات شهر نونبر من سنة 2025.

هل تنتمون إلى نقابة معينة، وما هو دورها في تنظيم نضالاتكم؟ كيف تنظمون احتجاجاتكم في مواجهة توقف الشركة عن العمل؟ وماهي الأشكال التي قمتم بها من أجل تحقيق المطالب ؟

ليست لدينا نقابة تمثلنا أو تدافع عن حقوقنا،

التتمة في الصفحة 07

عاملات وعمال شركة Nika SARL في طنجة: من إغلاق المعمل إلى معركة استرجاع الحقوق

تتمة الصفحة 06

وهو ما زاد من صعوبة وضعنا وجعلنا نبحث بأنفسنا عن سبل قانونية تحفظ كرامتنا ومستحقاتنا. في هذا الإطار، تلقّينا دعمًا من جمعية أطاك، التي ساندتنا ووجّهتنا إلى المسارات الممكنة من أجل انتزاع حقوقنا .

وبتاريخ 12 يناير 2026، قمنا باستقدام مفوض قضائي لمعاينة وضعية الشركة وإثبات توقفها عن العمل بشكل رسمي. غير أنّ حارس الشركة صرّح له بأن التوقف لم يمضِ عليه سوى شهر واحد، في حين أن الحقيقة تؤكد أننا توقفنا عن العمل منذ 21 نونبر 2025، وهو ما يكشف حجم التناقض في الروايات ومحاولة التهرب من المسؤولية.

كما تواصلنا مع مفتشية الشغل بحثًا عن حل يضمن حقوقنا، إلا أن ربّ العمل تخلف عن الحضور إلى الموعد المحدد. وتجدر الإشارة إلى أننا لم نقم بأي شكل من أشكال الاحتجاج، باستثناء وقفة تضامنية واحدة شاركنا فيها إلى جانب عاملات وعمال شركة Namatex، في إطار التعبير عن مطالبنا.

وأمام استمرار هذا الوضع، قررنا تسليم ملفنا إلى أحد المحامين من أجل مباشرة المساطر القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات، ومتابعة الشركة قضائيًا قصد استرجاع مستحقاتنا كاملة. المرة الوحيدة التي بادر فيها ربّ العمل بالاتصال بنا لم تكن بدافع البحث عن حلٍّ عادل أو تسويةٍ منصفة، بل جاءت فقط عندما بلغه خبر عزمنا تنظيم وقفة احتجاجية. عندها سارع للتواصل معنا محاولًا ثنينا عن هذه الخطوة، مستخدمًا خطابًا عاطفيًا، مدّعيًا أننا نسعى إلى إدخاله السجن أو التسبب في تشريده، وأنه لا يملك السيولة الكافية لتسديد ما بذمته من مستحقات.

كان ذلك الاتصال خاليًا من أي عرضٍ عملي أو التزامٍ واضح، ولم يتضمّن مقترحًا جادًا لمعالجة المشكلة أو جدولًا زمنيًا للسداد، بل اقتصر على محاولة التأثير علينا نفسيًا لنتراجع عن حقّنا المشروع في الاحتجاج. بدا واضحًا أن الغاية منه لم تكن حلّ النزاع، وإنما فقط تعطيل تحرّكنا والالتفاف على مطالبنا العادلة.

هل تعتمدون الاعتصام داخل مكان العمل كأداة نضالية، وكيف تُدار أيام الاعتصام من حيث التسيير والتضامن بين العمال؟

نحن حاليًا لا نقوم بالاعتصام داخل مكان العمل دفاعًا عن حقوقنا. وكما سبق أن ذكرت، فقد توقف العمل يوم الجمعة 21 نونبر 2025 على أساس أنه توقف مؤقت، على أن نستأنف نشاطنا يوم 24 نونبر. غير أننا فوجئنا عند حلول ذلك التاريخ بإخبارنا بعدم توفر المادة الأولية، وطُلب منا مغادرة المعمل إلى حين وصولها، مع وعد بالاتصال بنا فور استئناف العمل.

إلا أن ما زاد من شكوكنا واستغرابنا هو أن المادة الأولية كانت متوفرة بالفعل داخل المعمل، قبل أن يجري إخراجها ونقلها إلى معمل آخر يقع بمنطقة «العوامة» في طنجة. هذا التصرف عزز لدينا القناعة بأن الأمر لم يكن مجرد تأخر في التموين، بل خطوة مقصودة لإفراغ المعمل من نشاطه.

ورغم ذلك، واصلنا التوجه يوميًا إلى مقر العمل للاستفسار عن موعد استئناف النشاط، لكننا كنا نصطدم بباب مغلق في وجوهنا. لم يكن هناك أي مسؤول للإجابة عن تساؤلاتنا، وكان الحارس وحده من يتواصل معنا، مكررًا نفس الرواية: لا وجود للمواد الأولية، والشاحنات لم تصل بعد. وهكذا بقينا في حالة ترقب وانتظار دون جواب.

وتجدر الإشارة إلى أن مكان العمل في الأصل مُكترى من طرف ربّ العمل، ولا يُسمح لأي شخص بولوجه دون إذن، ما جعلنا في وضعية صعبة، إذ حُرمنا من العمل ومن التواصل المباشر مع الإدارة في الوقت نفسه ما زاد من معاناتنا.

كيف جرى تنظيم الوقفة الاحتجاجية المشتركة مع عاملات Namatex، وهل ترون أن هذا التضامن بين العمال يشكل خطوة نحو وحدة نضالية أوسع للضغط على أرباب العمل والدولة المتواطئة؟

كان لنا شرف كبير أن نتعرّف على عاملات وعمال شركة Namatex، فقد شكّل لقاؤنا بهم نقطة تحوّل مهمة في مسار نضالنا. لقد استقبلونا بروح تضامنية عالية، وشجّعونا على التواصل مع جمعية أطاك طنجة، التي بادرت إلى دعمنا ومساندتنا. لم نكن نتوقع أبدًا أن نجد أنفسنا، بين عشية وضحاها، دون عمل ودون أي إشعار مسبق، وكأن سنوات من الجهد والعطاء يمكن أن تُمحى فجأة. استيقظنا على واقع صادم: أبواب المعمل مغلقة في وجوهنا، ومستقبلنا المهني معلق. شعور الإقصاء هذا كان قاسيًا، خصوصًا وأن أغلبنا راكم سنوات طويلة من العمل داخل الشركة؛ فمعظم العاملات والعمال تفوق أقدميتهم 12 سنة من الخدمة المتواصلة، أما أنا شخصيًا فقد اشتغلت هناك لمدة 9 سنوات.

جعلتنا تجربة الوقفة الاحتجاجية التي نظمناها مع عاملات وعمال شركة Namatex نؤمن أكثر بقيمة التضامن بين العاملات والعمال، وبأهمية توحيد الصفوف في مواجهة مثل هذه الأوضاع. لذلك نأمل أن يتوسع هذا التضامن ليشمل جميع عاملات وعمال طنجة الذين يعانون أوضاعًا مشابهة، حتى يصبح صوتنا جماعيًا أقوى.

هل كان هناك تنسيق مع جمعيات أو منظمات أخرى للمشاركة في هذا النضال وتوسيع نطاق التضامن مع العمال؟

نحن على تنسيق مستمر مع جمعية أطاك، التي كان لها فضل كبير في إيصال صوتنا إلى الرأي العام وتمكيننا من الخروج للاحتجاج بشكل منظم. بفضل دعمهم ومواكبتهم، أصبح الجميع على علم بقصتنا وبما تعرّضنا له من طرف ربّ العمل. لولا مساندتهم لما عرف أحد حجم المعاناة التي نعيشها، ولا التجاوزات التي طالت حقوقنا.

لقد لعبت الجمعية دورًا أساسيًا في تأطير تحركاتنا وتوجيهنا، فمن خلال هذا التواصل المستمر تلقّينا الإرشاد والمشورة بخصوص الخطوات القانونية والنضالية التي ينبغي اتباعها من أجل انتزاع حقوقنا المشروعة بطرق قانونية ونضالية.

إن هذا الدعم لم يكن مجرد تضامن معنوي، بل كان سندًا حقيقيًا أعاد إلينا الثقة في قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا، ومنحنا الأمل في أن حقوقنا يمكن أن تُسترجع حين نتشبث بها ونتحرك بشكل منظم ومشترك.

حوار مع عاملة

عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك: صمود عمالي ضد طردٍ ترعاه الدولة-حوار مع الرفيقة خديجة عناني

خديجة عناني؛ منسقة اللجنة الوطنية لعم عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك

في معركة طبقية مفتوحة منذ سنة 2021، تخوض عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك بمكناس نضالاً بطولياً دفاعاً عن حقهم في الشغل والكرامة والعيش الكريم، بعد طردهم الجماعي وحرمانهم من أبسط حقوقهم. منذ سنة 2021، وأكثر من 500 عاملة وعامل يخوضون معركة صمود طويلة ضد الطرد الجماعي، وضد التلاعب القانوني، وضد الإفلات من المحاسبة، في ظل تواطؤ وصمت رسميين يشجعان على استمرار هذا النموذج من الاستغلال.

هذه المعركة، بما راكمته من تضحيات واعتصامات وصمود في وجه القمع والتجويع والتشهير، تضع أمامنا دروساً أساسية: انكشاف تواطؤ الدولة لصالح رب العمل، خطورة تفكيك التنظيمات العمالية ومحاصرة العمل النقابي، وأهمية توسيع التضامن وتحويل المعارك المحلية إلى معارك تضامن وطنية.

بهدف إلقاء مزيد من الضوء على ملابسات هذا النضال وأشكال التضامن القائمة حوله، أجرت جريدة المناضل-ة حواراً مع الرفيقة خديجة عناني، منسقة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك. نتوقف في هذا الحوار عند خلفيات نضال عاملات سيكوم-سيكوميك ومساره، كما نتناول أوضاع الحركة العمالية والحاجة إلى تعزيز التضامن لبناء ميزان قوى فعلي يصون حقوق الشغيلة ويمنع التشريد ويحاسب أرباب العمل. وهي فرصة لا تقتصر على عرض المعاناة، بل تمتد إلى استخلاص الدروس وترسيخ الوعي بأن معركة سيكوم-سيكوميك تندرج ضمن نضال أوسع ضد الاستغلال ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية.

1) انطلاقًا من المسار الطويل لملف عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك، منذ بدايته مرورًا بمحطات الطرد والنضال والمحاكم، إلى أين وصل هذا الملف اليوم، وما هي ردود أرباب العمل والجهات المعنية في الدولة؟

في البداية، شكرا جزيلا لجريدة المناضل-ة على استضافة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم سيكوميك.

أكيد أنكم تابعتم هذا الملف الذي عمر طويلا، أي منذ طرد عاملات وعمال سيكوم سيكوميك سنة 2021، واستمرار معركة دفاعهم/ن عن حقوقهم/ن المشروعة، ولو أن معاناتهم/ن بدأت سنوات من قبل خاصة في سنتي 2013 و2017 بعد إغلاق الشركة في وجه العاملات والعمال ولم يتم إعادة فتحها الاحتجاجات القوية التي نفذوها. وهذا يبين أن كل المؤشرات كانت تدل على أن هناك نية مبيتة للتخلص من العاملات والعمال، الذين قضوا سنين طويلة في العمل بهذه الشركة، أين أفنوا زهرة حياتهم/ن. للأسف لقد أصبحت الإغلاقات في قطاع النسيج سلوكا معتادا، لأن العديد من الشركات بهذا القطاع أغلقت، ومن بعد عاودت فتح أبوابها بأسماء أخرى، في بعض الأحيان يتم تغيير حرف واحد من أسم الشركة مثلا، ويتم تهريب الآلات ووسائل النقل، حتى لا يتمكن العاملات والعمال من استرجاع حقوقهم بعد طردهم، وقد يعيدون تشغيلهم/ن إما بعقود محددة المدة، بمعنى أنه كل سنوات التعويض عن فقدان العمل لا يتم الاستفادة منها.

أكيد أن ما يشجع على انتهاك حقوق وكرامة العاملات والعمال هو التحالف ما بين الحكومة والباطرونا، فبالإضافة إلى قانون الشغل الذي يشجع على مرونة العمل، فغالبا كذلك ما يتم تخفيض كلفة الإنتاج في قطاع النسيج على حساب العاملات والعمال والتضحية بهم/ن. فرغم الظروف القاسية التي يشتغل فيها العاملات اللواتي يشكلن النسبة الكبيرة من المشتغلين بهذا القطاع.

الدولة تقول عن نفسها أنها دولة اجتماعية، ما تقوم به في الواقع هو يذهب عكس هذه الخطابات، بداية من القانون نفسه، إذ فيه العديد من الاختلالات والذي يشجع الباطرونا على الاجهاز على حقوق العاملات والعمال المكاسب القليلة كحقوق للعاملات والعمال في مدونة الشغل غالبا لا يتم الالتزام بها، خاصة بالقطاعات الهشة، مثل النسيج، قطاع تصنيع المواد الغذائية، قطاع الفلاحة...

وعودة إلى عاملات وعمال سيكوم سيكوميك، تم طردهم في شهر 2021، ليجدوا أنفسهم أمام واقع مزري مأساوي، وأنهم خرجوا بدون الحصول على حقوقهم خاصة وأن الشركة المالكة للعقار يوجد بوسط مكناس، وقيمته اليوم تقدر بالملايير، تم تفويته ببيعه لأحد أفراد عائلة التازي، التي هي نفسها المالكة للشركة وشركات أخرى، وبالتالي هم نفسهم المالكون للمصنع والمصانع الأخرى. كما أنهم فوتوا السجل التجاري لأحد الأجانب، وبالتالي العمال كانوا يرون أنه حتى في حالة اللجوء إلى القضاء، لن ينالوا حقوقهم، ولا بأجورهم للأشهر الأربعة الأخيرة. وبالتالي وجدوا أنفسهم في وضع مزري بدون مورد، أومصدر رزق، بدون الحصول على التعويض، حتى التعويض عن فقدان الشغل لم يكن ممكنا الاستفادة منه لأن المشغل لم يكن يؤدي مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا مساهمات العمال ولا مساهمة الشركة، رغم أنه كان يتم الاقتطاع من أجور العاملات والعمال حصة مساهماتهم لفائدة الصندوق.. وهذا أزم الوضعية أكثر للعاملات والعمال، حيث ستتعمق وضعية هشاشة لديهم خاصة وأن العديد منهم لهم التزامات مع أبناك، لهم قروض، التزامات إزاء الأبناء، التزامات عائلية أخرى.... وأكثر من هذا كله، أن عددا من العاملات مصابات بأمراض مزمنة، كالسرطان، الشلل، وأمراض مزمنة أخرى، فبسبب انعدام التغطية الصحية يضطر العاملات والعمال لتأدية مصاريف العلاجات من جيوبهم الفارغة.

قرر العاملات والعمال في يوليوز 2025 بعد أربع سنوات من التشريد وسنة من الاعتصام أمام أحد الوحدات الفندقية للمشغل، إلى تشكيل اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم سيكوميك. هذا القرار الذي تم الاعلان عنه في ندوة صحفية تم تنظيمها بمقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط، من طرف اللجنة المحلية لدعم العاملات والعمال التي وجدت نفسها قد استنفذت كل إمكانيات إيجاد حل للملف سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الجهوي، وأن كل الأبواب موصدة أمامها، والقضاء لا يمكن اللجوء إليه للأسباب التي أشرت إليها سابقا. فوجدوا أن الحل الوحيد هو تحويل المعركة إلى المستوى الوطني، وهكذا تم تأسيس اللجنة الوطنية

التتمة في الصفحة 09

عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك: صمود عمالي ضد طردٍ ترعاه الدولة-حوار مع الرفيقة خديجة عناني

تتمة الصفحة 08

خديجة عناني؛ منسقة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك

لدعم عاملات وعمال سيكوم سيكوميك، والمكونة من مجموعة من الاطارات السياسية، والنقابية والمدنية والحقوقية للتضامن ودعم عاملات وعمال سيكوم سيكوميك ومحاولة إيجاد حل على المستوى الوطني، خاصة وأنه كانت هناك تجارب لعاملات وعمال شركات أخرى في ملفات سابقة وتم أيجاد حل على المستوى الوطني، وتم تعويضهم من طرف حكومات سابقة، فالمسؤولية المباشرة للحكومة على قطاع النسيج مع وزارة التشغيل ثابتة.

وقد سبق وعد العاملات والعمال من طرف الحكومة بإيجاد حل، لكن مع الأسف هذا الوعد لم يتم الالتزام به ولم يتم تنفيذه، فوجد العاملات والعمال أنفسهم أنهم مضطرون لمواصلة النضال في معركتهم البطولية ومواصلة الاعتصام في الشارع، في ظروف مناخية قاسية، حيث البرد القارس والأمطار الغزيرة في فصل الشتاء والحرارة المفرطة في الصيف، كما تعرضت العاملات للبلطجة والتحرش، والاعتداء الجسدي بالضرب والاهانات، ورشهن بالماء، العديد منهن تركن أسرهن وأطفالهن، والعديد من الأطفال غادروا المدارس لأنه أصبح صعبا عليهم التكفل بهم لعدم توفر الامكانيات المادية، أغلبية العاملات اشتغلن لمدة طويلة، وبالتالي حتى سنهن لم يعد يسمح لهن بالعمل في شركات أخرى.

2) ما هي الخطوات التي قامت بها اللجنة الوطنية منذ تأسيسها لدعم ملف عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك، سواء على المستوى النضالي أو الإعلامي...؟، وكيف تقيّمون أثر هذه الخطوات؟

يجب التذكير أن العاملات والعمال يصرون على تشبثهم بانتمائهم النقابي للكونفدرالية الديمقراطية وبالتالي هي معركة هذا الإطار النقابي، وهي كذلك معركة كل الشرفاء والمناضلات والمناضلين وكل الأحرار والحرائر وكل التقدميات والتقدميين معركة كل النقابيين والنقابيات والعمال؛ هي اليوم معركتنا جميعا أمام مأساة أكثر من 500 عامل وعاملة ومعهم أكثر من 500 أسرة. ولأن هاته المعركة البطولية تقدم لنا جميعا دروسا في الإصرار والعزيمة والقوة وتحملنا مسؤولية الانخراط فيها بنفس وحدوي.

اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم سيكوميك حاولت الاشتغال على جهات متعددة، بالإضافة إلى اللقاءات التي قمنا بها مع مجموعة من القوى الديموقراطية والتقدمية، بالإضافة إلى البيانات التي كنا نخبر من خلالها الرأي العام بتطورات الملف كما نظمنا وقفة أمام المعرض الدولي للنسيج والألبسة بالدار البيضاء في شهر نونبر الماضي من أجل إثارة انتباه المسؤولين وكذلك الموردين والصدرين في قطاع النسيج حول الانتهاكات الكبيرة والكثيرة في حق العاملات والعمال بالقطاع التي ترتكب من طرف هذه الشركة. كما تم الاحتجاج أمام وزارة التشغيل وندوة صحفية في الرباط في شهر دجنبر. كما قمنا بمراسلة رئيس الحكومة ووزير التشغيل والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان....

في 15 فبراير الجاري، نظمنا القافلة الوطنية التي كانت مبرمجة من قبل وتم تأجيلها بسبب الاضطرابات الجوية التي عرفها المغرب خلال الشهرين الأخيرين والتي عرفت نجاحا باهرا من حيث نوعية الحضور والمشاركة للعديد من الإطارات والهيآت السياسية والنقابية والحقوقية والطلابية والعديد من المناضلات والمناضلين كما أن التنظيم المحكم جعلها تمر في ظروف نضالية متميزة والتي تخللتها كلمات وشهادات مؤثرة بالإضافة إلى الشعارات القوية للعاملات والعمال.

كما صدر عن القافلة نداء مكناس موجه للرأي العام وللمسؤولين ولكل القوى المؤمنة بنضال الطبقة العاملة وبحقوقها المشروعة في العمل بكرامة وبشروط إنسانية من أجل الانخراط والتضامن مع معركة عاملات وعمال سيكوم سيكوميك.

وفي الأخير أتوجه بتحية الصمود والعزة لعاملات وعمال سيكوم سيكوميك ولكل ضحايا سياسات الدولة.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

من فاس إلى طنجة، ومن مناجم الشمال إلى شوارع سيدي بنور، تخوض شغيلة المغرب معارك مستمرة ضد الاستغلال وتأخر الحقوق. عمال الإنعاش الوطني وعمال Namatex وTE Connectivity وشغيلة المناجم وعمال النظافة، جميعهم رفعوا صوتهم للدفاع عن أجورهم، تعويضاتهم وكرامتهم، في مواجهة عقود مجحفة وفصل تعسفي وإغلاق مفاجئ للشركات.

في الوقت نفسه، خرج سكان دواوير أغبالو والخنيشات وأولاد مسلم للاحتجاج على تجاهل الدولة بعد فيضانات تسببت في خسائر كبيرة لمنازلهم وممتلكاتهم، مطالبين بتعويضات وإصلاح البنية التحتية.

هذه النضالات المتعددة تُبرز وحدة الهدف: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تنظيم أنفسنا بوجه الهجوم الطبقي والتضامن مع العمال والمتضررين هو السلاح الأقوى للضغط على الدولة وأرباب العمل من أجل تحقيق المطالب.

عمال الإنعاش الوطني في فاس ينتفضون ضد الاستغلال وتأخر الأجور

في يوم الإثنين 24 فبراير 2025، خرج عمال الإنعاش الوطني الموضوعون رهن إشارة مجموعة الجماعات الترابية جنان السبيل بفاس إلى الشارع، ونظموا وقفة احتجاجية أمام المدخل الرئيسي لحديقة حديقة جنان السبيل بالمدينة، رافعين أصواتهم ضد الحيف و الاستغلال الذي يطال قوت يومهم وحقوقهم العمالية.

جاءت الوقفة في سياق برنامج نضالي سطره العمال، بعد أن ضاقوا ذرعاً بتأخر صرف أجورهم للشهر الثاني على التوالي، في وقت تتفاقم فيه الأعباء المعيشية وتشتد وطأة الغلاء. عمال يكدحون يومياً في صيانة الفضاءات الخضراء وخدمة المرفق العمومي، يجدون أنفسهم محرومين من أبسط حقوقهم: أجر مقابل عمل.

ولم يقف الأمر عند حدود تأخير الأجور، بل أن صرف مستحقاتهم جرى ربطه بالتوقيع على ما وصفوه بـ«عقد إذعان مشبوه»، يفرض عليهم شروطاً مجحفة « عقد شغل مدته ثلاثة أشهر » !!!

وكانت الأجور تعرف اقتطاعات لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غير أنهم فوجئوا بعدم أداء الجهة المشغلة لواجباتها كاملة.

إنها صرخة عمالية من قلب فاس، تؤكد أن معركة الكرامة والأجر العادل ما تزال مستمرة، وأن اليد التي تغرس الشجر وتُحيي الحدائق، تستحق بدورها العيش بكرامة وعدالة اجتماعية.

عمال Namatex في طنجة يواصلون معركتهم ضد الاستغلال والإغلاق التعسفي

لا زالت شغيلة شركة Namatex بمدينة طنجة تخوض احتجاجات واعتصامات مفتوحة ضد الإغلاق المفاجئ للشركة وغياب أي تسوية لمستحقاتهم المادية والاجتماعية. خرج العمال والعمالات في وقفات ميدانية للمطالبة بصرف الأجور المتأخرة والتعويض عن الفصل الجماعي الذي هدد مصدر رزقهم وحياة مئات الأسر التي تعتمد على هذا الشغل.

يرفع المحتجون شعارات نددت بسياسة الدولة واستغلال رب العمل، مؤكدين على حقهم في تعويضات اجتماعية لائقة. تجذر الإشارة إلى أن المحكمة حكمت لصالحهم ضد رب العمل، لكن كالعادة، يطرح السؤال المعتاد: متى تنفذ الأحكام؟

إن احتجاجات عمال Namatex تعكس إصرار الشغيلة المغربية على مواجهة الاستغلال واللامبالاة، وتأكيدًا على أن اليد العاملة التي تخلق الثروة لن تُترك بلا حماية، بل ستظل صامدة في مواجهة أي قرار جائر يمس لقمة عيشها وحقوقها المهنية.

عمال TE Connectivity في طنجة يواجهون الاستهداف النقابي

في ظلّ تصاعد الهجمة على حقوق الطبقة العاملة بمدينة طنجة، أقدمت إدارة شركة TE Connectivity على استهداف العمل النقابي من خلال فصل عدد من أعضاء المكتب النقابي الذي أسسه العمال للدفاع عن حقوقهم في مواجهة ظروف عمل صعبة وأجور متدنية.

وعقب قرارات الطرد، عبّر العمال عن تضامنهم بحمل شارات احتجاجية، غير أنّ الإدارة قابلت ذلك باستدعاءات فردية وإصدار قرارات فصل إضافية بدعوى "أخطاء جسيمة" تَعتبرها الشغيلة واهية، في خطوة يراها العمال محاولةً لكسر التنظيم النقابي وبثّ الخوف في صفوف باقي المستخدمين.

وتقع الشركة بالمنطقة الصناعية "الشرفات" جنوب شرق طنجة، وهو ما جعل هذا النضال يحظى بتغطية إعلامية محدودة، في ظل ضعف اهتمام الصفحات المحلية ووسائل الإعلام، باستثناء البيان الذي أصدرته جمعية أطاك طنجة .

شغيلة المناجم تصطف صفًا واحدًا ضد التعسف لحماية حقوقها وكرامتها

خاضت شغيلة المناجم بكل من منجم عوام ومنجم سيدي أحمد ومنجم البئر الجديد ومنجم إغر أوجنا، المنضوية تحت لواء النقابة الوطنية للطاقة والمعادن التابعة لـ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقفة احتجاجية إنذارية يوم 25 فبراير 2026، دفاعاً عن حقوق العمال وكرامتهم.

وأفاد بيان المكاتب المحلية للنقابة أن الوقفة جاءت بعد رصد تحركات مشبوهة تهدف إلى التضييق على حرية العمل النقابي مع اقتراب انتخابات مندوبي الصحة والسلامة المهنية. وأوضح البيان أن هذه الأفعال تضمنت تضخيم حادث عرضي وتحويله إلى «خطأ جسيم» مفبرك، ما أدى إلى توقيف عامل عن العمل بشكل تعسفي.

وأكدت المكاتب النقابية أن العامل الموقوف ضحية تصفية حسابات ضيقة، مطالبة بإرجاعه فوراً إلى عمله ورد الاعتبار له، محذرة من أي محاولات مستقبلية لفرض إرادات خارجية على إرادة الشغيلة. وشددت على أن الشغيلة المنجمية ستظل صامدة ومتصلة في صف واحد للدفاع عن حقوقها المشروعة وحرية تنظيمها النقابي.

دوار أغبالو في تطوان يشهد احتجاجات المتضررين من فيضانات فبراير 2026

شهد دوار أغبالو احتجاجات يوم الجمعة 20 فبراير 2026، نظمها السكان المتضررون من الفيضانات الأخيرة التي سببت أضرارًا كبيرة في منازلهم وممتلكاتهم. واجهت الساكنة انهيار جزئي أو كلي للعديد من المنازل الطينية، وانزلاقات للتربة، وانقطاعات متكررة للكهرباء، ما زاد من معاناتهم اليومية وأدت إلى تدهور أوضاعهم المعيشية.

المحتجون عمدوا إلى قطع الطريق العام بالحجارة للتعبير عن استيائهم من استمرار الإهمال وعدم استفادتهم من الدعم المخصص للمتضررين. وطالبوا الدولة بفتح حوار مباشر لتقييم الأضرار وصرف التعويضات، وإصلاح البنية التحتية المتضررة، خصوصًا الشبكة الكهربائية والمسالك القروية، لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.

كما أعربت فعاليات المجتمع المدني عن دعمها للحقوق المشروعة للسكان مشددة على أهمية التضامن.

التتمة في الصفحة 11

عين على نضالات طبقتنا

تتمة الصفحة 10

بقلم، العاصي

إضافة لذلك، منعت مصالح انعقاد الجمع العام التأسيسي للتنسيقية الإقليمية لدعم المتضررين، وهو ما اعتبرته اللجنة التحضيرية تضييقًا على حق المواطنين في التنظيم والتعبير، مؤكدة استمرارها في الدفاع عن حقوق الساكنة.

متضررو فيضانات وادي سبو بالخنيشات وأولاد مسلم يحتجون للمطالبة بالحقوق المشروعة

شهدت دواوير جماعة الخنيشات ودوار أولاد مسلم مسيرات احتجاجية خلال الأسبوع الأخير من فبراير 2026، شارك فيها رجال ونساء وشباب من المتضررين من الفيضانات الأخيرة لوادي سبو. وانطلقت المسيرات نحو مقرات الجماعات المحلية وعمالة الإقليم، للتعبير عن الغضب من تضرر المنازل والممتلكات والبنيات التحتية، وخصوصًا الطرق والمسالك القروية التي أصبحت غير صالحة للتنقل.

طالب المحتجون بصرف التعويضات والإعانات المالية للأسر المتضررة، وإصلاح البنية التحتية المتضررة، بما في ذلك الشبكة الكهربائية والمرافق الحيوية. كما رفعوا شعارات تطالب بتوفير السكن اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع اعتماد معايير شفافة ومنصفة في تحديد المستفيدين من الدعم لتفادي الإقصاء.

إضافة لذلك، أبدت الساكنة اهتمامًا بدعم القطاعات الفلاحية المتضررة، مثل دعم الشعير المخصص للكسابة، مطالبين بتوزيع عادل وشفاف حسب عدد رؤوس الماشية.

وجاءت هذه الاحتجاجات بعد استنفاد الساكنة سبل التواصل مع الجهات المعنية، ما دفعها للجوء إلى التصعيد لضمان سماع صوتها، مطالبين الدولة بفتح حوار عاجل وتفعيل آليات الإنصاف، والتدخل السريع لمعالجة آثار الفيضانات وتأمين استقرار حياتهم اليومية.

عمال النظافة بسيدي بنور (CDT) يضربون ويحتجون ضد تأخر الأجور

خاض عمال النظافة (cdt) بمدينة سيدي بنور إضرابًا عن العمل ووقفة احتجاجية يوم الأربعاء 25 فبراير 2026، احتجاجًا على تأخر صرف أجورهم لشهري يناير وفبراير، بعد تمديد العقد مع الشركة المتعاقد معها. أدى الإضراب إلى تراكم النفايات داخل الشوارع والأزقة، ما زاد معاناة سكان المدينة، لكنه كان وسيلة للضغط على السلطات والمطالبة بالحقوق المشروعة للعمال.

خلال اجتماع حضره ممثلو العمال والكاتب العام للعمالة ورئيسة جماعة سيدي بنور، طمأن المسؤولون العمال بصرف أجورهم فور التوقيع النهائي على ملحق عقد التمديد مع الشركة. رغم هذه الوعود، يظلّ العمال حذرين، معبرين عن أملهم في حل الملف سريعًا واستعادة حقوقهم، مؤكدين أن استمرار التأخر يهدد معيشهم ويجعل المدينة تغرق في الأزبال، في حين يصرون على الدفاع عن كرامتهم وحقهم في أجر مستحق مقابل عملهم اليومي الشاق.

احتلال إسرائيل للضفة الغربية خطر على النساء.

بقلم؛ آنافلافيا ميرلوزي

النساء في الضفة الغربية عرضة لمضايقات يومية من المستوطنين والقوات الإسرائيلية، ورغم ادعاء إسرائيل كونها بلدا متقدما في حقوق المرأة، يسحق واقع الاحتلال استقلال النساء الفلسطينيات ويعرّضهن للعنف.

أن تكوني امرأة في فلسطين يعني اختبار العنف على مستويين متوازيين؛ عنف الدولة الإسرائيلية وجيشها والمستوطنين، وعنف آخر يصدر عن الرجال، سواء كانوا جنودًا أو مستوطنين أو أزواجًا. وإلى جانب المظاهر الصارخة للاحتلال الإسرائيلي، مثل الإعدامات التعسفية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والتهجير القسري، يسهم هذا العنف أيضًا في تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني بشكل تدريجي.

أدركت النسويات الفلسطينيات والعاملات الاجتماعيات منذ زمن بعيد الرابط بين العنف الداخلي، المتجذر في الأعراف الأبوية، والعنف الخارجي الذي يفرضه الجيش والمستوطنون الإسرائيليون. هذه الدينامية تعمل على عدة مستويات، ما يجعل جهود المنظمات النسوية صعبة للغاية. فالهجمات والمضايقات اليومية في مجتمعات الضفة الغربية تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة وتجبرهن على التراجع إلى المجال المنزلي، بينما تؤدي الصدمات الجماعية والإذلال الفردي إلى زيادة العنف بين الأفراد وتآكل الروابط الاجتماعية تدريجيًا. وبذلك، ينتقل العنف من الأقوى إلى الأضعف، لتصبح النساء والأطفال الضحايا الرئيسين.

توضح خولة الأزرق، المديرة العامة لمركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، المنظمة الفلسطينية غير الحكومية: «في المناطق التي تزداد فيها قسوة الاحتلال، خصوصًا في المنطقة جيم [التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة في الضفة الغربية]، وفي مخيمات اللاجئين أو المدن التي تضم مستوطنات مثل الخليل، لوحظ ارتفاع ملحوظ في العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال مقارنة بالمنطقة أ». وينطبق هذا على العنف الممارس من قبل قوات الاحتلال وكذلك العنف داخل الأسر. وقد رُصدت هذه الظاهرة قبل 7 أكتوبر 2023؛ فوفقًا لتقرير صادر عن مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة قبل أربعة أسابيع، أفادت خمس نساء من الخليل بأن جنودًا إسرائيليين جردوهن من ملابسهن وهددوهن بالأسلحة والكلاب أمام أطفالهن. وفي الوقت نفسه، يفاقم تدهور الظروف المعيشية اضطرابات ما بعد الصدمة، والتي غالبًا ما تؤدي، في غياب نظام عام لرعاية الصدمات النفسية والاجتماعية، إلى العنف داخل المنزل ضد أفراد الأسرة.

وقالت الأزرق: «هذه الملاحظة لا تهدف بأي حال إلى تبرير المعتدين، بل إلى تسليط الضوء على الواقع الفعلي على الأرض. نحن نعمل أيضًا في المدارس والجامعات لتوعية الناس بحقوق النساء والأطفال، وتقديم التربية العاطفية، ومواجهة العنف المنهجي في المحاكم والمستشفيات الفلسطينية». ومع ذلك، تضيف: «من الواقع أن اشتداد وطأة الاحتلال، خصوصًا في مخيمات اللاجئين، يؤدي إلى زيادة العنف الجنساني داخل الأسر».

وهناك أسباب واضحة لذلك. توقفت العديد من النساء الفلسطينيات، اللواتي كن يشاركن في الحياة اليومية في المدن والريف ويعملن أو يدرسن، تدريجيًا عن الخروج أو العمل أو الدراسة خوفًا من التعرض للاغتصاب أو التعري القسري أو انتهاك خصوصيتهن. وتوضح الأزرق: «هذا يمنعهن أيضًا من الإبلاغ عن الانتهاكات أو مغادرة منازلهن، لأنهن لا يملكن أماكن آمنة أخرى أو وظائف تضمن لهن الاستقلال الاقتصادي». ويؤدي ذلك إلى تقييد استقلالية النساء وجعلهن أكثر عرضة للعنف الذكوري. وتضيف: «في الواقع، تثبط قسوة الاحتلال أي مقاومة للعنف المنزلي أو حتى فكرة إمكان الهروب. نحن نقدم الدعم النفسي لمئات النساء اللواتي يبقين في زيجات عنيفة لهذه الأسباب».

في عام 2025، أفاد الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء أن 19.8% من النساء المتزوجات في الضفة الغربية أبلغن عن تعرضهن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف، ويُعتبر هذا الرقم

التتمة في الصفحة 12

احتلال إسرائيل للضفة الغربية خطر على النساء.

تتمة الصفحة 11

بقلم؛ آنافلافيا ميرلوزي

أقل بكثير من الواقع الفعلي، إذ تقدّر السلطات الفلسطينية أن 46.5% على الأقل من النساء لا يبلغن عن الإساءة بسبب نقص الدعم والخدمات البديلة أو الوصمة الاجتماعية. ولا تقتصر جهود مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة على الدعم النفسي فقط؛ ففي عام 2024، وصل العلاج الجماعي إلى 1300 شخص، والعلاج الفردي إلى حوالي 200 شخص، كما جرى متابعة 194 حالة، إلى جانب تقديم المساعدة القانونية والمالية في المحاكم الفلسطينية وممارسة الضغط السياسي عند مواجهة مقاومة مؤسسية. وقالت الأزرق: «مؤخرًا رافقنا امرأة قام زوجها بقطع ثلاثة أصابع من يدها. رفض المستشفى تصنيف الحادث كعنف منزلي، ورفضت الشرطة اعتقاله. فقط بعد أسابيع من الضغط الإعلامي والرسائل الموجهة إلى وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، قُبض على الرجل أخيرًا».

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للمنظمة أيضًا في تثقيف النساء وتمكينهن بالتدريب المهني، وسيلةً لمكافحة زواج الأطفال. ورغم تراجع هذه الظاهرة خلال العقود الماضية، إلا أنها شهدت ارتفاعًا مرة أخرى. وفقًا لتقارير منظمة Girls Not Brides لعامي 2019-2020، تزوجت 2% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا قبل بلوغهن سن 15 عامًا. ومنذ 7 أكتوبر 2023، قالت الأزرق إن «الأزمة الاقتصادية الحادة، والهجر الجماعي للمدارس وأماكن العمل خوفًا من قوات الاحتلال، بالإضافة إلى اكتظاظ الأسر الكبيرة في مساحات صغيرة بسبب النزوح، ساهمت في زيادة زواج الأطفال». وتضيف أن رصد هذه الظاهرة صعب جدًا، إذ لا يتم تسجيل العديد من هذه الزيجات غير القانونية، على الرغم من أن الزواج قبل سن الثامنة عشرة- باستثناء حالات استثنائية—غير قانوني في فلسطين.

يعمل مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة أيضًا مع الأطفال، بتقديم أنشطة ترفيهية تساعد على معالجة الصدمات النفسية، وبرامج دعم دراسية «للحالات التي يكون فيها الأداء الدراسي محدودًا نتيجة صعوبات نفسية واجتماعية وليس معرفية، وقد استفاد منها 2297 طفلًا في عام 2024»، بالإضافة إلى حملات توعية داخل اللجان المدرسية تركز على حقوق الأطفال واحتياجاتهم.

في ظل غياب منظومة حكم قادرة على توفير الحماية، تتكاتف النساء الفلسطينيات لحماية بعضهن بعضًا، فينظمن أنفسهن بشكل مستقل ويستمددن قوتهن من التضامن النسوي. وقد بات دعم المنظمات غير الحكومية، مثل مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة ، ضرورة ملحّة. تقول هالة خليل أبو سلتة: «لولا الدعم النفسي والجلسات الجماعية التي يتيحها مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة ، ربما لن أكون على قيد الحياة اليوم». وإلى جانب الحبس القسري في المنازل نتيجة غارات الجيش والمستوطنين، أسهم العجز عن الحفاظ على روتين يتماشى مع المعايير الثقافية في تفاقم الاكتئاب لدى النساء. وتضيف: «زوجي عنيف وأنا أعالج من سرطان منتشر. قبل أن أعثر على هذا المكان، كنت أشعر بوحدة قاتلة، ولم أعد قادرة على التمسك بأي أمل».

وُلدت أبو سلتة ونشأت في مخيم بلاطة للاجئين في نابلس، حيث كان عنف الاحتلال حاضرًا باستمرار منذ الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينيات. تقول: «حتى عندما كنت وحدي في غرفتي، لم أجد السلام. في المخيم، المباني متلاصقة، ونافذة جيراني تطل مباشرة على غرفتي، بحيث يمكن للجميع رؤية وسماع ما أفعله. بالنسبة للنساء الفلسطينيات، الخصوصية أمر أساسي، وقد حُرمت منها طوال حياتي».

يزيد التشريد القسري من تعرض النساء للعنف الذكوري. تقول علاء أبو حشيش، عضو فريق مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة في الضفة الغربية: « طُرد آلاف الأشخاص من منازلهم في حقول جنين وطولكرم ولجأوا إلى المدارس والمباني الحكومية، ما يعني أن آلاف النساء يعشن جنبًا إلى جنب مع آلاف الرجال دون أي ضمانات لأمنهن». ورغم أن الهدف الرسمي لمركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة هو تعزيز الرفاه النفسي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تفرض الظروف مهام إضافية: «في هذه الظروف، يصبح الأمر شبه مستحيل. نحن نقدم الدعم النفسي والاجتماعي رسميًا، لكن في الواقع ننتهي بالقيام بكل شيء: توزيع الماء والغذاء والأدوية».

قبل 7 أكتوبر 2023، كانت لجنة الرعاية النفسية والاجتماعية للمرأة قادرة على الوصول إلى جميع المناطق التي كانت تخطط للعمل فيها، لا سيما المناطق المهمشة مثل المنطقة C ومخيمات اللاجئين. ومنذ ذلك الحين، فرضت الدولة الإسرائيلية ما تصفه أبو حشيش بـ«تشديد إضافي على القيود المفروضة على حرية التنقل: مئات نقاط تفتيش جديدة، قيود على توزيع المساعدات، وإلغاء تصاريح العمل لـ200 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل». ونتيجة لذلك، أصبح الوصول إلى المجتمعات المحلية وتلبية حاجات النساء أكثر صعوبة. ويقول: «عندما يدخل الجيش إلى بلطة–وهو ما يحدث بمعدل مرة واحدة في الأسبوع–لا تستطيع النساء اللواتي ندعمهن الوصول إلى مكاتبنا في نابلس لحضور الجلسات الجماعية، والبعض الآخر لا يستطيع تحمل تكاليف النقل بسبب الأزمة الاقتصادية». ويخلص إلى القول: «رغم أن خدماتنا تشكل مجرد مسكنات لمشكلة هيكلية، فإن هذه العقبات تمنعنا حتى من تطبيق هذه المسكنات. الاحتلال يعوق قدرتنا على معالجة المشاكل الاجتماعية الداخلية، ناهيك عن تلك التي يسببها هو نفسه».

تأسس مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة في عام 1997، وكانت يعمل تاريخيًا في الضفة الغربية فقط. ومع اندلاع الإبادة الجماعية، شعر موظفوها بضرورة توسيع نشاطهم ليشمل قطاع غزة أيضًا. تشرح الأزرق: «كانت النساء في حالة يأس شديد. وبالتعاون مع عدة منظمات غير حكومية أوروبية، نظمنا توزيع المناديل الصحية وسهلنا عمل مجموعات الدعم النفسي لمساعدة النساء على مواجهة الحياة اليومية وسط الموت والدمار». في مدينتي دير البلح وخان يونس في غزة، أقام الفريق خيامًا لتوزيع الأدوية النسائية، و«عيادات تجميل» لاستعادة الحد الأدنى من الشعور بالاعتيادية والعناية الشخصية، بالإضافة إلى مجموعات علاجية.

لا يتلقى هذا العمل في غزة أي تمويل رسمي. تقول الأزرق: «كل شيء يتم عبر المتطوعين، الذين نحاول دعمهم قدر الإمكان من هنا». وأولوية أخرى هي الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، «وهو حق أساسي يكاد يكون معدوماً في غزة». وتضيف: «في الاقتصاد السياسي للإبادة الجماعية، تُنتهك كرامة المرأة بالكامل. فبالإضافة إلى القصف، تتحمل النساء ظروفًا مهينة تفوق الوصف الطبي، ولا تكفي مصطلحات مثل متلازمة ما بعد الصدمة لتفسيرها». تُمحى أنوثتهن، وتختفي خصوصياتهن، ويصبح الاهتمام بالنفس أمرًا بعيد المنال. «تحلق الكثير من النساء رؤوسهن لأنهن لا يمتلكن أبسط مقومات النظافة، ولا توجد مياه جارية، ويضطر آلاف الأشخاص لتقاسم عدد قليل من الحمامات. تمنحهن جلساتنا الجماعية القوة للاستمرار، لكن العنف الذي تتعرض له النساء في غزة سيترك ندوبًا عميقة تنتقل من جيل إلى جيل».

آنافلافيا ميرلوزي صحفية مستقلة تغطي شؤون أفريقيا والشرق الأوسط، مع تركيز خاص على حقوق الإنسان، والصراعات، والحركات الاجتماعية.

https://jacobinlat.com/2026/02-/la-ocupacion-israeli-de-cisjordania-es-un-peligro-para-las-mujeres/

الحركة النقابية الفرنسية: بيان تضامن مع شعوب إيران المناضلة

من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية

مرة أخرى، أغرقت جمهورية إيران الإسلامية ب في الدم الانتفاضة الشعبية الجماهيرية التي اندلعت في 28 ديسمبر 2025.

ابتداءً من 8 يناير، ولمدة تزيد عن عشرة أيام، فرض النظام قطعاً شبه كامل للاتصالات والإنترنت من أجل شن واحدة من أعنف حملات القمع في تاريخه.

من طهران إلى مدن محافظتي لورستان وإيلام، حيث تعيش أقلية كردية ولورية، قام حرس الثورة وميليشيات النظام بتقتيل المتظاهرين باستخدام أسلحة ثقيلة. تم قتل جرحى في المستشفيات، بينما تم اختطاف آخرين ونقلهم إلى مراكز احتجاز.

برغم حجب المعلومات، انتشرت مقاطع فيديو تظهر عائلات تحاول التعرف على أقاربها في مشارح مرتجلة تفيض بأكياس الجثث.

جرى، في بعض الأحيان، تسليم الجثث مقابل اعترافات قسرية وكفالات باهظة وتحت التهديد.

وتم حفر مقابر جماعية على عجل لإخفاء حجم المجزرة.

لا تزال العديد من العائلات دون أخبار عن مفقوديها.

وفقًا لماي ساتو، المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن إيران، فإن الحصيلة تبلغ "عشرات الآلاف من الضحايا". تسجل منظمة وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (HRANA) ما لا يقل عن 41283 حالة اعتقال، وتشير بعض الأرقام إلى اعتقال أكثر من 100000 شخص.

يحول انعدام لجنة تحقيق مستقلة دون الحصول على حصيلة دقيقة. أعلن رئيس السلطة القضائية الإيرانية عن إجراءات قضائية سريعة، مهدداً المعتقلين بعقوبة الإعدام. يتعرض جميع المعتقلين لسوء المعاملة والتعذيب.

ومع ذلك، لا تزال الاحتجاجات مستمرة. تتحول مراسم الحداد إلى أعمال احتجاج.

في العديد من الجامعات، يقاطع الطلاب الامتحانات ويطالبون بالإفراج عن زملائهم المسجونين.

ونشر عمال الصناعات المعدنية والبتروكيماوية بيانات تضامن مع العائلات المكلومة وانتقدوا عنف السلطة.

من جانبه، دعا مجلس تنسيق نقابات المعلمين في إيران إلى إغلاق المدارس يوم الأربعاء 18 فبراير، تكريماً لذكرى الطلاب الذين قتلتهم السلطة، وتضامناً مع أقاربهم.

على الرغم من الألم، فإن الغضب عميق وجذوة الاحتجاج متقدة.

تفاقم التضخم المفرط منذ ديسمبر، وكشفت الديكتاتورية مرة أخرى عن وجهها الحقيقي. منذ عام 2017، شهدت إيران خمس انتفاضات كبرى، مما يدل على الرفض الشامل لنظام حكم مستمر منذ 47 عامًا. في مواجهة أزمات متعددة وعميقة، لم يعد النظام يحكم إلا بالرعب.

في هذا السياق، قرر دونالد ترامب نشر أسطول في الخليج الفارسي، مهدداً بالتدخل العسكري لانتزاع تنازلات في إطار مفاوضات جديدة. وهو موقف مدفوع بمصالح اقتصادية وجيوسياسية، دون مراعاة للتطلعات الاجتماعية والديمقراطية للشعب.

في الوقت نفسه، تشهد الجالية الإيرانية في الخارج هجوماً من قبل الملكيين، تروج له وسائل الإعلام السائدة على نطاق واسع، حول رضا بهلوي و"مشروع ازدهار إيران" الذي يقدمه، باعتباره بديلاً عن الجمهورية الإسلامية.

هذا البرنامج الاستبدادي والمتطرف الليبرالي يتعارض تماماً مع المطالب الاجتماعية والديمقراطية التي يرفعها الشباب والنساء والعمال والأقليات القومية، الذين لا يريدون الجمهورية الإسلامية ولا العودة إلى الماضي. إنهم يناضلون من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والحق في تقرير المصير.

ترفض منظماتنا أي تدخل عسكري خارجي لن يؤدي إلا إلى مزيد من الدمار والمعاناة والخسائر المدنية. لا يمكن أن يأتي تحرير شعوب إيران إلا من داخل البلاد.

نرفض أن يتم استغلال آمال ونضالات شعوب إيران والتضحية بها باسم الواقعية السياسية.

نحن نلتزم إلى جانب المناضلين في الشتات الذين يسعون إلى إيصال أصوات أولئك الذين يناضلون في إيران من أجل إنهاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية،

ومن أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية.

نطالب بما يلي:

- الوقف الفوري للقمع؛
- الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين لممارستهم حقوقهم الأساسية؛
- الوقف الفوري للإعدامات وإلغاء عقوبة الإعدام؛
- حرية التنظيم والتظاهر؛
- فرض عقوبات دولية على القادة الإيرانيين وعائلاتهم؛
- رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على السكان.

باريس، 23 فبراير 2026

الكنفدرالية الفرنسي الديمقراطية للشغل (CFDT)

الكنفدرالية العامة للشغل (CGT)

الفدرالية النقابية الموحدة (FSU)

اتحاد النقابات Solidaires

الاتحاد الوطني للنقابات المستقلة (UNSA)

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 9)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

استراتيجية الأرض المحروقة

بقلم : لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادور لدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قرر هذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادور والانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى PRTC

استراتيجية الأرض المحروقة

بناءً على نصيحة الولايات المتحدة، المعززة بخبرة كبيرة في فيتنام، حاول الجيش السلفادوري في بداية هذا الصراع "إزالة الماء عن الأسماك"، وفقاً للتعبير الذي كان يستخدمه آنذاك، حيث كان الماء يمثل السكان المدنيين والأسماك تمثل المقاتلين. كان ذلك بنحو ما اعترافا برسوخ جذور قوية للحركات المسلحة بين الشعب السلفادوري، ولا سيما بين الفلاحين، وكان يعني بوضوح القضاء على الشعب! ويواصل فرانسيسكو جوفيل قائلاً:

لقد طبقوا استراتيجية الأرض المحروقة. في تلك الفترة، في مستهل سنوات 1980، استخدموا قنابل النابالم والفوسفور الأبيض في غوازابا، وارتكبوا مجازر في أماكن أخرى: مذبحة إل موزوتي [ديسمبر 1981، 819 قتيلًا] معروفة جيدًا، ومذبحة أخرى في نهر سومبول [13 مايو 1980، 300 إلى 600 مدني قتيل]، ومذبحة أخرى في سان فيسنتي في وادٍ [مذبحة كالابوزو، 21-22 أغسطس 1982، 200 قتيل]، كل هذا هز الناس هزا.

وقد أحصى رالف سبرينكلز وليديس ميشيل ميلارا مينر ما لا يقل عن 227 مذبحة في سنوات 1970 و 1980، تركزت معظمها في الفترة 1980-1983 (فترة "حرب الأرض المحروقة")، وأسفرت عن مقتل حوالي 15000 شخص في أربع سنوات.

عدد الضحايا سنويًا، وفقًا للشكاوى المقدمة إلى لجنة الحقيقة.

المصدر: Ralph Sprenkers et Lidice Michelle Melara, Mining, Auge y declive de la persecución (violenta en El Salvador (68

أحصى موريس ليموين، الصحفي في صحيفة لوموند ديبلوماتيك، في كتاب نشر عام 1982 بعنوان Los compañeros، 13000 جريمة قتل في عام 1980 وحده (69). تجدر الإشارة إلى أن الجيش لم يكن المسؤول الوحيد عن كل هذه الأعمال العنيفة؛ فقد كانت الجماعات شبه العسكرية وفرق الموت نشطة أيضاً منذ مستهل سنوات 1970 في المدن وامتدت تدريجياً إلى المناطق الريفية، بالتوازي مع انتقال قوات حرب الغوار

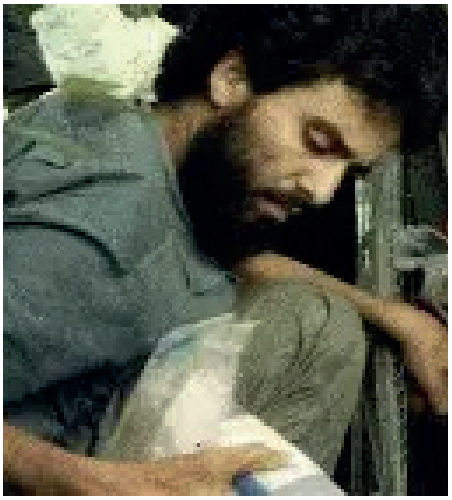

التي كانت تغادر المدن بشكل متزايد لتأسيس مناطق تحت سيطرتها في المناطق الريفية.

وشملت سياسة التطهير في كثير من الأحيان الاختفاء القسري للأطفال [...] فقد اختطفت القوات المسلحة الأطفال من عائلاتهم أو أخذت الأطفال الناجين من العائلات التي تم ذبحها. وانتهى المطاف بالكثير منهم في دور الأيتام أو تم تبنيهم من قبل عائلات أجنبية (70).

عندما يغذي عنف الدولة صفوف المقاتلين

برغم ما اقترف الجيش من فظائع والضغط الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان، تضاعفت المساعدة العسكرية المباشرة التي منحتها الحكومة الأمريكية إلى السلفادور ثلاث مرات تقريبًا بين عامي 1981 و 1982. استلهم المدربون الأمريكيون من الحرب التي شنوها ضد المتمردين في فيتنام، وقد ارتكب الجيش السلفادوري فظائعه «بدعم سافر من الولايات المتحدة»، كما يضيف فرانسيسكو جوفيل، «وإذا ما قارنا المساحة الجغرافية لسلفادور، فإن المساعدة التي قدمها الأمريكيون لسلفادور كانت أكبر بكثير أو على الأقل مساوية لتلك التي قدموها لفيتنام.»

كان تأثير كل هذا العنف على السكان الريفيين مزدوجاً. فقد فرّ قسم كبير من السكان المدنيين

التتمة في الصفحة 15

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 9)

تتمة الصفحة 14

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

بقلم : لوسيل دوما

واستقروا في ملاجئ في هندوراس (تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود حوالي 30 ألف نازح في الملاجئ الثلاثة الكبرى في هندوراس، وهي لا فيرتود وكولومونكاغوا وميسا غراندي(71)، بينما نزح نصف مليون شخص إلى مئات المرافق التي أقيمت في السلفادور نفسها. وفر آخرون إلى بلدان أخرى في أمريكا الوسطى، مثل غواتيمالا ونيكاراغوا وكوستاريكا والمكسيك.

أود أن أعطي الكلمة لبعض الأشخاص الذين قابلتهم وتحدثوا لي عن تلك الفترة. إديث، وهي من غوازابا، لجأت أولاً إلى سان خوليان، بالقرب من الساحل الهادئ للسلفادور، ثم إلى مجتمع لونغو ماي، في جنوب كوستاريكا، حيث لا تزال تعيش.

بدأنا نحن الفلاحون نعاني لأن هؤلاء الأشخاص الذين جاءوا من الولايات المتحدة، عندما وصلوا إلى هنا، كانوا يتحدثون الإنجليزية، وعندما جاءوا إلى منازلنا، مسلحين ببنادقهم، لاستجوابنا، لم نكن نفهمهم ولم نتمكن من الدفاع عن أنفسنا. [...] رأيت الكثير من الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة لدرجة أنني أصبحت أخافهم كثيراً، كانوا [يجبروننا] على رفع أيدينا، والاستلقاء على الأرض، وكانوا يبحثون حتى تحت الأسرة، وحتى لو لم يجدوا شيئاً، كانوا يريدوننا أن... لم نفهم ماذا يريدون. أحياناً كنت أتجول وأجد جثثاً على الطريق. كانوا هم من يقتلونهم. شاهدت مقتل زوجين في وسط القرية. جاءوا وقتلوهما، وكانت الفتاة حاملا وكنت أرى بطنها يتحرك مع حركة الجنين. كانت تموت والجنين يموت معها. لكن الصليب الأحمر وصل على الفور وتمكن من إنقاذ طفلها. هذه أفعال غير إنسانية، وحشية للغاية، وكانوا يفعلونها أمام الناس لترويعهم. كان بإمكانك أن ترى عندما كانوا يعذبون شخصًا ما. يفعلون ذلك في الخارج حتى يراهم الناس. أحيانًا كانوا يربطون شخصًا ما من قدمه، ثم يربطون يديه، ويقيدونه إلى سيارة، ويجرونه على الطريق، بينما كان يصرخ. هذه صور لا يمكننا نسيانها. تخيلوا، أنا أبلغ من العمر 60 عامًا تقريبًا، ولن يستطيع أحد أن يمحو ذلك من ذهني (72).

كانت عمليات النزوح (خروج السكان من مناطق القتال) صعبة، وكان المقاتلون يرافقونهم في محاولة لحماية السكان المدنيين. يتذكر فرانسيسكو جوفيل:

وجدت نفسي في عملية تعبئة في غوازابا، كان الأمر فظيعًا! كنا جميعًا هناك لحماية عدد من المدنيين، الذين بلغ عددهم الآلاف. ولم يرغب المدنيون في ترك الخنازير، ولم يرغبوا في ترك الكلاب والدجاج، وأرادوا أخذ البيض... كان الأمر مروّعاً، لأن ذلك جعل المسيرة بطيئة للغاية، وأحياناً كان الأمر يستغرق من الساعة 9 مساءً حتى 4 صباحاً لعبور، لا أعرف، طريق كان يخضع لسيطرة الجيش. لكن في النهاية، فهم الناس الأمر وذهبوا إلى الملاجئ.

كما ارتكب الجيش مجازر ضد المدنيين الفارين من مناطق القتال، مثل مذبحة سومبول الشهيرة في عام 1980، حيث حاصر الجيشان السلفادوري والهندوراسي السكان الذين كانوا يحاولون عبور النهر الذي يشكل الحدود وقتلوا ما بين 300 و600 شخص، وفقًا للمصادر. وقد ارتكبت مجازر أخرى كثيرة. يروي ويلفريدو هذه القصة الأقل شهرة:

ذات مرة، في أكتوبر 1980، جاء جنديان إلى منزلي ولسوء الحظ، قُتلت أمي أمامي وأمام أختي الصغيرة. عندما رأى أبي أنني سأبقى دون أم، أوكلني إلى أخت، خالتي. عاد الجيش بعد بضعة أيام. لم تعد النساء يبقين [في منازلهن]، فقد أصبحن خائفات بعد ما حدث. غادرنا مع خالتي. كنا مجموعة من 23 شخصًا. وعثروا علينا بعد حوالي ثلاثة أيام من لجوئنا إلى الجبال، عثر علينا الجيش، وهربنا نحن الشباب، السيبيوت(73). ثم أمسكوا بالمسنين، وذبحوهم ببساطة في المكان. الأطفال، وعمتي هناك، وبعض بنات عمي. ماتوا جميعاً... لم يكن لدي خيار سوى الانضمام إلى معسكر المقاتلين، في سن الثالثة عشرة (74).

تروي ماريبيل، التي عادت للعيش في قريتها أماتيتان، حيث وقعت الأحداث الموصوفة هنا:

التحقت بالجيش لأن فيلق الموت جاء إلى بلدتي وقتل اثنين من إخوتي. جاءوا للبحث عنهم. كان ذلك في تشيلو، هنا، وأسروا اثنين من إخوتي، وكانوا مستلقيين. أحدهما كان نائماً، والآخر مستيقظاً، وكانا مستلقيين. وأخذوهما، وضربوهما هناك، ثم جاءوا لقتلهم هنا. كنا في الجنازة عندما وصل الرفاق، وطلبوا منا إذا كنا نريد المساعدة. كانوا قد تركوا الأخ الأكبر مصابًا، فسأل أبي: "ماذا نفعل بهذا المصاب؟" فقال نعم، إنه يريد المساعدة. هكذا بقينا [مع المقاتلين].

- هل ذهبت العائلة بأكملها مع المقاتلين؟

- جميعنا. العائلة بأكملها، نعم. انضممنا إليهم وبقينا هناك. أقول لك، كنت في الحادية عشرة من عمري. (75)

إحالات :

68- Ralph Sprenkers et Lidice Michelle Melara Minero, «Auge y declive de la persecución violenta en El Salvador: patrones, variaciones y actores (1970-1991)», In: Mauricio Menjívar Ochoa y Ralph Sprenkers, editores, La Revolución revisitada, nuevas perspectivas sobre la insurrección y la guerra en El Salvador, San Salvador, Uca ediciones, 2017, p. 117

69- Maurice Lemoine, Los compañeros, martyr, luttes et espérances d'un peuple, El Salvador, Encre, 1982, p, 130.

70- Ibid., p. 102

71- كان لي شرف ومشاعر عظيمة بمرافقة عائلة، ثمانين شخصًا في المجموع! تعود كل عام في نوع من الحج إلى ملجأ كولومونكاغوا في هندوراس، على بعد بضعة كيلومترات من الحدود، حيث عاش بعضهم لعدة سنوات أثناء الصراع، قبل أن يعودوا إلى السلفادور ويؤسسوا مجتمع سيغوندو مونتيس في مقاطعة موارزان. لقد كان ذلك لحظة مهمة في نقل الذاكرة التاريخية للعائلة من جيل إلى جيل.

72- Entretien avec Edith Quijano Roano, Longo Maï, Costa Rica, 4 septembre 2019.

73- Les gamins, dans le parler salvadorien.

74- Entretien avec Wilfredo Acosta alias Peche Perez, Suchitoto, 11 mai 2019.

75- Entretien avec Maribel, Amatitan Abajo,19 Mai 2019

من أعلام الحركة العمالية المغربية

جرمان عياش

بقلم ألبير عياش

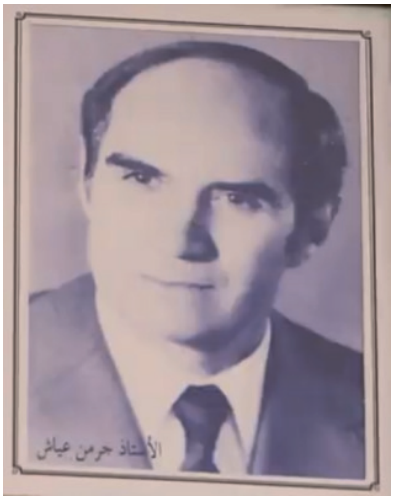

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبا النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضل و المؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

ولد في 16 فبراير 1915 في السعيدية (شرق المغرب)، وتوفي في 3 أغسطس 1990 في سان-فيري (كروز)، فرنسا؛ أستاذ أدب، مدرس في ثانوية الدار البيضاء، فُصل من عمله في 1940، ونُقل تلقائيًا في 1950 من الدار البيضاء إلى ثانوية تولوز؛ بعد عام 1956، أستاذ تاريخ في كلية الآداب في الرباط؛ أمين الشبيبة الشيوعية المغربية في عام 1938؛ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي ومحرر صحيفة L'Espoir؛ دكتور في الآداب في تاريخ حرب الريف ومؤرخ المغرب.

نشأ جيرمان عياش في عائلة يهودية من شرق المغرب، ودرس في مدرسة بركان الابتدائية، وثانوية وجدة، ثم درس في ثانوية الرباط حيث كان أستاذهما رمي بوريو Rémy Beaurieux وجورج تايلفير Georges Taillefer. وجد في قاموس يوناني أعير له كتيباً بعنوان "مشروع إنجلز لبيان الحزب الشيوعي". تبع ذلك قراءة بيان كارل ماركس. هاتان القراءتان أوضحتا له—هو الذي كان والده تاجرًا صغيرًا أفلس بسبب الأزمة—آلية العالم الذي كان يعيش فيه. تم قبوله في امتحان ولوج المدرسة العليا للتعليم، وحصل على منحة دراسية أتاحت له إكمال دراسته في بوردو حيث انتسب إلى الطلاب الشيوعيين.

بعد حصوله على شهادة تبريز في الآداب، عُيّن في ثانوية الدار البيضاء في أكتوبر 1937، واختير أمينًا عامًا للشبيبة الشيوعية المغربية (1938) التي كانت تابعة للشبيبة الشيوعية الفرنسية، وظلت تعمل بين الجماعات الشيوعية المنقسمة منذ انشقاق أبريل 1937. كان الشيوعيون من مختلف الأطياف يحضرون محاضراته عن تاريخ الحزب البلشفي في الاتحاد السوفيتي أو عن الماركسية.

عند إعلان الحرب، جرى تجنيده وإرساله طالباً إلى مدرسة سان ماكسان. وعاد ليتم تسريحه في يونيو 1940 وتم فصله في ديسمبر. تجمعت الشبيبة الشيوعية حوله، لكنه لم يكن على اتصال بمجموعات ليون سلطان. في المقابل، تعرف على الشيوعي البلجيكي أرنولد فرانك الذي لفت انتباهه إلى المشكلة الوطنية المغربية. دفعته العديد من الأبحاث (1942) إلى كتابة دراسة بعنوان "نهاية الاستقلال المغربي (1880-1912)" نشرتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي في عام 1946.

بعد الإنزال الأمريكي في 8 نوفمبر 1942، تم تجنيده مرة أخرى وإرساله إلى بيدو Bedeau ، وهي بلدة في هضاب وهران (الجزائر) حيث تم تجميع اليهود الجزائريين الذين جردهم فيشي من الجنسية الفرنسية. بعد تجنيدهم في وحدات خاصة، "كتائب الرواد اليهود"، وحرمانهم من الأسلحة، لم يتمكنوا من التذرع بصفة المقاتلين للمطالبة بمواطنتهم. قاد ج. عياش، الضابط في هذه الوحدة، مع آخرين حركة الاحتجاج، حتى تم حل كتائب الرواد وتشكيلهم، في أبريل 1943، في وحدة قتالية، "المجموعة 32 للقوات البرية والجوية" التي شنت حملة في إيطاليا (حصل ج. عياش على وسام الحرب هناك)، ثم في فرنسا وألمانيا.

بعد انتهاء الحرب، عاد إلى المغرب واستأنف عمله مدرساً في ثانوية الدار البيضاء (أكتوبر 1945) واستعاد مكانه في الحزب الذي تشكل في غيابه. وجرى تكليفه، بما هو عضو في اللجنة المركزية، بتنظيم الشباب الذين كان قد نجح في العمل معهم في الماضي. كان أيضًا محررًا في صحيفة L'Espoir، وداعية في تادلا ومحاضرًا في مواضيع: "الصهيونية" و"التواطؤ في المغرب بين الإمبرياليتين الأمريكية والفرنسية"، وهي مواضيع ساخنة أثارت نقاشات حادة كان يمتلك ناصيتها. وقد أدى ذلك إلى إعادته، بقرار من المقيم، إلى إدارته الأصلية (يوليو 1950).

عُيّن في مدرسة ثانوية في تولوز، وشارك لمدة ست سنوات في نضالات الشيوعيين الفرنسيين؛ وبالاتفاق معهم، عمل أيضاً إلى جانب الطلاب المغاربة في تولوز على إقناع الأوساط الأكاديمية والطبية والمثقفة عموماً بشرعية النضال من أجل الاستقلال. وفي الآن نفسه، كان يعمق معرفته باللغة العربية.

تم إيفاده إلى المغرب من قبل المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، ثم عُين أستاذ في كلية الآداب في الرباط حيث كان يدرس باللغة العربية، سعى ج. عياش، من خلال محاضراته واكتشافه وتشغيله للأرشيفات المغربية التي تم تجاهلها خلال الفترة الاستعمارية، إلى تكوين مدرسة من الباحثين القادرين على استكشاف وتوضيح ماضي بلدهم، وبالتالي حاضره. كرس أعماله لدراسة حرب الريف (1921-1925). توفي في سانت-فير (كريز)، فرنسا، في عام 1990.

أعماله: دراسات في تاريخ المغرب، الرباط، 1978.– أصول حرب الريف، أطروحة دكتوراه، باريس، الرباط، 1981.- حرب الريف، باريس، 1996.

المصادر: إجابات جيرمان عياش على الأسئلة المطروحة وذكريات المؤلف

–.L'Espoir، جريدة الحزب الشيوعي المغربي، 1946-1950.

المصدر: Albert Ayache avec la collaboration de René Gallissot et de Georges Oved

Dictionnaire Biographique du mouvement ouvrier Maghreb . MAROC : Des origines à 1956

Editions Eddif 1998